

# الرقابة المالية

مجلة نصف سنوية تصدرها المجموعة العربية  
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة



العدد 46 دد يونيو "حزيران" 2005

## نبذة عن المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

### تأسيس المجموعة وتنظيمها:

تأسست المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة سنة 1976 وفقا لمحضر الاجتماع التأسيسي لرؤساء هذه الأجهزة المنعقد بالقاهرة في نفس السنة. وقد تم تنظيم العمل فيها بموجب اللوائح التأسيسية والتنظيمية الصادرة سنة 1976. وقد أُلغيت هذه اللوائح وحلَّ محلها النظام الأساسي للمجموعة الذي قد تم إقراره في المؤتمر الثالث المنعقد في تونس سنة 1983.

### أهداف المجموعة:

- تنظيم وتنمية التعاون على اختلاف أشكاله بين الأجهزة الأعضاء وتوطيد الصلات بينها.
- تشجيع تبادل وجهات النظر والأفكار والخبرات والدراسات والبحوث في ميدان الرقابة المالية بين الأجهزة الأعضاء والعمل على رفع مستوى هذه الرقابة في المجالين العلمي والتطبيقي.
- تقديم المعونة اللازمة إلى الدول العربية التي ترغب في إنشاء أجهزة عليا للرقابة المالية والمحاسبة أو التي ترغب في تطوير الأجهزة القائمة لديها.
- العمل على توحيد المصطلحات العلمية بين الأجهزة الأعضاء في مجال الرقابة المالية.
- العمل على نشر الوعي الرقابي في الوطن العربي مما يساعد على تقوية دور الأجهزة في أداء مهامها.
- تنظيم التعاون وتدعيمه بين الأجهزة الأعضاء في المجموعة والهيئات والمنظمات المتخصصة في جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية للهيئات العليا للرقابة المالية "الانتوساي" والهيئات الدولية الإقليمية الأخرى التي لها صلة بأعمال الرقابة المالية.
- السعي لتكليف المجموعة بتسمية هيئات الرقابة المالية التي تتولى مراقبة حسابات جامعات الدول العربية وغيرها من المنظمات والهيئات والشركات التابعة لها أو الممولة من قبلها، أو من قبل الدول العربية والعمل على رفع مستوى الرقابة فيها.

### أعضاء المجموعة:

تعتبر جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية أعضاء في المجموعة.

### البنية التنظيمية للمجموعة:

- الجمعية العامة.
- المجلس التنفيذي (ويرأسه حاليا ديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية).
- الأمانة العامة (وتقوم بأعمالها دائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية التي يعتبر رئيسها الأول أمينا عاما للمجموعة).

### نشاط المجموعة:

عقدت المجموعة إلى حد الآن، مؤتمرها التأسيسي في سنة 1976 في القاهرة، والمؤتمر الأول في سنة 1977 بالقاهرة، والمؤتمر الطارئ في سنة 1980 بتونس، والمؤتمر الثاني في السنة نفسها بالرياض، والمؤتمر الثالث في تونس سنة 1983، وبعد إقرار النظام الأساسي الجديد، عقدت الجمعية العامة للمجموعة دورتها العادية الأولى في تونس سنة 1983 ودورتها العادية الثانية في أبو ظبي سنة 1986 ودورتها العادية الثالثة في الخرطوم سنة 1989 ودورتها العادية الرابعة في طرابلس سنة 1992 ودورتها العادية الخامسة في بيروت سنة 1995 ودورتها العادية السادسة في القاهرة سنة 1998 ودورتها العادية السابعة بالرباط سنة 2001، كما عقدت دورتها العادية الثامنة بعمان سنة 2004.

## الرقابة المالية

مجلة نصف سنوية تصدرها المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

### اللجنة الدائمة لشؤون المجلة

- الأمانة العامة للمجموعة.
- ديوان المراقبة العامة بالملكة العربية السعودية.
- اللجنة الشعبية العامة لجهاز الرقابة المالية والفنية بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.
- الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.
- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية.

### هيئة تحرير هذا العدد

- معالي السيدة/ فائزة الكافي، الأمين العام للمجموعة، رئيسا
- السيد/ يحيى بن إبراهيم الحسني (الملكة العربية السعودية)
- السيد/ سراج الدين فهمي سراج (جمهورية مصر العربية)
- السيد/ محمد هاشم علي أبو شنب (جمهورية مصر العربية)
- السيد/ أمين صالح العيش (الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى)
- السيد/ خالد علي زهرة (الجمهورية اليمنية)
- السيد/ علي محمد الجوفي (الجمهورية اليمنية)
- السادة/ رضوان برق الليل وعبد السلام شعبان وخميس الحسني والصادق بن حسن (الأمانة العامة للمجموعة - الجمهورية التونسية).

### عنوان المجلة

مقر الأمانة العامة للمجموعة، 54 شارع بلال المنزه السادس 1004، تونس -

الهاتف: 71753682 - الفاكس: 71767868 (00216)

العنوان الإلكتروني: [www.arabosai.org](http://www.arabosai.org) - البريد الإلكتروني: [arabosai@gnet.tn](mailto:arabosai@gnet.tn)

### الصفحة

- 1
- 3
- 4
- 13
- 21
- 29
- 31
- 40
- 49
- 59
- 60

### محتويات العدد

- كلمة العدد
- الافتتاحية
- المقال المحرر 1
- المقال المحرر 2
- المقال المحرر 3
- إصدارات جديدة
- نشاطات التدريب والبحث العلمي
- أخبار المجموعة
- أخبار الأجهزة الأعضاء
- شروط ومعايير النشر في مجلة "الرقابة المالية"
- قسيمة اشترك في مجلة "الرقابة المالية"



معالي المستشار الدكتور/ جودت الملط

رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية

## الإصلاح الإداري ودوره في

## خطة التنمية الشاملة للدولة

يعتبر الإصلاح الإداري من ضروريات الإصلاح الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي لا يتحقق في مجتمع يعاني من القصور الإداري الذي يعرقل مسيرة أي تقدم في المجتمع سواء كان هذا التقدم اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا. ولضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية لخطة التنمية يجب أن يسبق ذلك إصلاح للأوضاع الإدارية، بإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة ليناسب التغيرات التي طرأت على أساليب العمل والتقدم التكنولوجي.

تهدف خطة الإصلاح الإداري إلى زيادة كفاءة وفاعلية الإدارة الحكومية من خلال تبسيط وتحسين وتطوير الإجراءات مع تخليص النظام الإداري من المعوقات وكذلك الأنظمة الإدارية لمواكبة التطورات الاقتصادية مع إنشاء قواعد بيانات من خلال تطوير نظم المعلومات. كما يجب وضع استراتيجية طويلة المدى يتم تقسيمها إلى خطط تنفيذية مرحلية ويتم التقييم لكل خطة للوصول إلى نتائج والخروج بتوصيات مستمرة للبرامج والإنجازات وإحداث التغيير فيها على ضوء نتائج التقييم. كما يجب دراسة مواطن القوة والضعف في الجهاز الإداري للوصول إلى أنسب الأساليب لإصلاحه عن طريق التوصل إلى آليات واضحة لحل المشاكل التي تواجهه والاعتماد على الكفاءات المسئولة عن التطوير الإداري. ويجب أن يكون هناك دور واضح للأجهزة الرقابية العليا في متابعة وتحديث أساليب الإصلاح الإداري مع مراعاة أن يتم الإصلاح الإداري للمتطلبات التشريعية والقانونية للدولة. وتعتبر القوانين والنظم واللوائح هي الدعامة الأساسية لتحديد العلاقة بين أفراد الجهاز الإداري، وكلما اتسمت القوانين والنظم واللوائح بالوضوح والبساطة والدقة في الصياغة كلما كانت أكثر إيجابية في التنمية الإدارية وبالعكس من ذلك تصبح عائقا في سبيل الإصلاح الإداري، ولذلك يجب الاهتمام بإعداد تلك القوانين والأنظمة واللوائح وصياغتها بدقة ووضوح مع مراعاة عدم تنازع الاختصاصات في العمل والبعد عن النصوص الشكلية والتركيز على النصوص التنفيذية مع تبسيط الإجراءات.

وتعتبر الحكومة الإلكترونية أحد الأدوات الرئيسية التي يمكن من خلالها تحقيق الإصلاح الإداري الشامل من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين أداء الخدمات الحكومية للمواطنين من خلال تأدية بعض الخدمات من خلال الإنترنت ووسائل الاتصال المختلفة. وتهدف الحكومة الإلكترونية إلى المساهمة في تقديم خدمات أفضل للمواطنين مع إزالة التعقيدات الروتينية والبيروقراطية من خلال توفير قاعدة بيانات تلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات بما يخفف الأعباء الإدارية عن الجهات الحكومية.

وإن نجاح الحكومة الإلكترونية يتطلب تغييرا في كيفية عمل وأداء الحكومة، كيف تتفاعل مع المعلومات؟ كيف يرى المسؤولون وظائفهم ويتفاعلون مع جمهور المواطنين؟ كما يتطلب أيضا تحقيق الحكومة الإلكترونية المشاركة النشطة بين الحكومة والمواطنين ومؤسسات القطاع الخاص والقطاع المدني. وقد اتضح أن من مقومات التحول الناجح إلى الحكومة الإلكترونية إصلاح العملية الإدارية والذي يمثل الخطوة الأولى في إطار عملية التحول الناجح نحو إقامة الحكومة الإلكترونية وعلى الرغم من أن إصلاح العمليات يعتبر أساسا مرغوبا ومطلبا إلا أن من المهم تكوين أو خلق عمليات وإجراءات جديدة تؤدي إلى إحداث تغييرات جذرية في أساليب وطرق العمل الإداري وخاصة في علاقتها بالمواطنين ومنشآت الأعمال. وتأسيسا على ما تقدم فإن هناك عددا من المحاور الأساسية التي تعمل على الربط التام بين التنمية الاقتصادية والتنمية الإدارية من أهمها:

1- ضرورة إدراك أبعاد العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الإدارية والتنمية البشرية والتنمية الاجتماعية بحيث لا بد أن توجد نقاط التقاء بينها.

2- يجب تفعيل المشاركة في التنمية وإطلاق القطاع الخاص وقوى المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية مع تحرير قطاع الأعمال العام من القيود التي تكبله بحيث يكون في درجة متكافئة مع باقي القطاعات الأخرى لخلق بيئة تنافسية تؤدي إلى إعادة توزيع الأدوار في النشاط الاقتصادي.

3- يتعين أن يتم تقليل الفجوة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية بمختلف محافظات الدولة حيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ويأتي ذلك من منطلق أنه لا تنمية اقتصادية على المستوى القومي إلا بالمزيد من التنمية المحلية المتوازنة.

4- إن التنمية الإدارية كجزء من التنمية البشرية تتطلب توسيع قاعدة الخيارات أمام الإنسان لإحداث تقدم عن طريق التحضر الاجتماعي وسيادة المستهلك وضمن حقوق الإنسان.

5- إن التنمية الاقتصادية لا تتحقق إلا بالإنسان ومن أجل الإنسان فهي منه وإليه ومن ثم مردودها يجب أن ينعم به اجتماعيا وسياسيا.

6- يجب أن يتضمن برنامج الإصلاح الإداري والتنمية الإدارية مشروعا قوميا لتنمية الموارد البشرية.

7- لا بد من العمل على أن يكون الإصلاح الإداري للجهاز الحكومي هو أساس إصلاح النظام الاقتصادي وأن يكون تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية هو الأساس المحوري لبرنامج الإصلاح الإداري والذي ينطوي بالضرورة على تبسيط الإجراءات والقضاء على البيروقراطية الحكومية وتنمية الموارد البشرية والارتقاء بنوعية الخدمات وجودتها.

وجدير بالذكر أن التنمية الإدارية تعتبر مدخلا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث تؤمن خططها ومشاريعها وبرامجها القيادات الإدارية والتنظيمات والنظم والأدوات التي تستطيع تحقيقها وتشغيل مشاريعها بكفاءة. ونجاح الإصلاح الاقتصادي يرتبط بوجود إصلاح إداري ومن ثم لا بد من إدراك العلاقات الوثيقة بين تلك المكونات.

وأخيرا فإن الإصلاح الإداري يتقدم على الإصلاح الاقتصادي في عملية التطور والتنمية التي تقوم بها الدولة من أجل مواكبة التطورات التي يشهدها العالم في مختلف المجالات.

## أهمية تطوير أعمال الأجهزة الرقابية لمواكبة التقنيات الحديثة

شهد العالم تطورات سريعة في جميع المجالات، وخاصة في تقنية المعلومات وفي ظل هذه التطورات انتشر وبشكل واسع وسريع استخدام الحاسب الآلي في معظم دول العالم، وإدراكا من الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة والشركات المختلفة في الدول العربية لمسايرة هذه التطورات، فقد سارعت إلى استخدام التقنيات الحديثة وخصوصا في مجال الحاسب الآلي وبشكل كبير ومتزايد إضافة إلى اتجاه بعض الدول العربية إلى ميكنة أعمالها الحكومية واتخاذ خطوات سريعة بهدف تطبيق عدد من الإجراءات المالية والإدارية وصولا للحكومة الإلكترونية. وقد نتج عن استخدام الحاسب الآلي في المجال المحاسبي والإداري إحداث تغييرات كبيرة، حيث أصبحت المعاملات اليومية والمصروفات والإيرادات تعالج بواسطة برامج وأنظمة تصمم لهذا الغرض تحل محل الإجراءات اليدوية، كما أن كثيرا من العمليات المحاسبية والإدارية اليدوية التي كان يخصص لها موظفون للقيام بها أصبحت مجرد معالجات آلية يحل الحاسب محل الموظفين في إنجازها.

ومن هذا المنطلق أصبح لزاما على الأجهزة العليا للرقابة المالية بالدول العربية مواكبة هذه التطورات، وذلك عن طريق وضع خطط مستقبلية لتنفيذ مفهوم المراجعة في ظل بيئة الحاسب الآلي والانتقال التدريجي إلى أساليب المراجعة الحديثة، ومنها المراجعة الآلية والتي يمكن تعريفها بأنها إجراء الاختبارات على البرامج المستخدمة داخل الحاسب الآلي لإحكام الرقابة عليها، وكذا دراسة الإجراءات وخطوات العمل المستخدمة في إدخال البيانات للحاسب وطرق الرقابة عليها للتأكد من سلامة وصحة البيانات المدخلة للحاسب، إضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة الداخلية على مدخلات ومخرجات وعمليات تشغيل الحاسب الآلي. إن عملية الانتقال من المراجعة التقليدية إلى المراجعة الآلية سوف تؤدي بالطبع إلى تحقيق نتائج إيجابية في حالة توفر الوسائل المساعدة للانتقال إلى هذه المرحلة، ولتحقيق متطلباتها فإنه يتعين على الأجهزة الرقابية اتخاذ عدد من الخطوات لتنفيذ موضوع المراجعة الآلية ومنها ما يلي:

- 1- التنسيق مع مختلف الجهات الخاضعة لرقابة الأجهزة الرقابية للتأكد من استعدادها للانتقال إلى هذا الأسلوب من المراجعة.
  - 2- العمل على توحيد بيئة العمل في مختلف الجهات من خلال البرمجيات ونظم التشغيل وتمثيل البيانات.
  - 3- تهيئة وتهيئة مسؤولي ومدققي الأجهزة الرقابية للانتقال إلى المراجعة الآلية.
  - 4- التدريب المكثف للمدققين المعنيين بالمراجعة الآلية.
  - 5- التأكد من توفر الأجهزة والتجهيزات اللازمة.
  - 6- التعرف على تجارب الأجهزة الرقابية التي سبق أن طبقت أسلوب المراجعة الآلية للاستفادة منها.
- وعلى ضوء ما سبق فإنه من المهم القيام بعملية تطوير أساليب المراجعة المطبقة حاليا لدى الأجهزة الرقابية، وبما يتماشى والتطورات الحديثة في استخدامات الحاسب الآلي، وذلك من أجل مواكبة تطورات العصر والتغلب على أي صعوبات قد تواجه مدققي الأجهزة الرقابية مستقبلا أثناء تنفيذ مهامهم الرقابية.

هيئة التحريـر

المملكة  
العربية  
السعودية

مقال  
محرّر



## التقييم لأغراض الخصخصة (دراسة مقارنة)

إعداد: السيد/ إبراهيم أحمد العزق

مراقب مالي بالإدارة العامة لمراجعة حسابات

القطاع الحكومي المدني بديوان المراقبة العامة

بالمملكة العربية السعودية

### مقدمة:

شهد العالم في الآونة الأخيرة زيادة الاهتمام بموضوع تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة فاتجهت دول عديدة نحو خصخصة كثير من أنشطتها الاقتصادية كوسيلة لتقليص الإنفاق العام من ناحية وتوفير لجهد الحكومة فيما هو أنفع للمجتمع من ناحية أخرى، وبالتالي فإن إتباع منهج توسيع قاعدة ملكية القطاع الخاص فيما يسمى بالخصخصة عن طريق بيع جزء أو كل ملكية الدولة في رأس مال هذه الشركات إلى القطاع الخاص وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- 1- زيادة معدل استخدام الطاقات الإنتاجية.
- 2- تصحيح مسار بعض الشركات بإعادة الهيكلة الشاملة لها.
- 3- جلب رؤوس الأموال للاستثمار وزيادة حصة القطاع الخاص.
- 4- استخدام الفائض من عوائد البيع لسداد المديونيات.
- 5- تنشيط سوق المال.

## أهمية البحث:

يعتبر التقييم المحاسبي للشركات من أهم المشكلات التي تثير حكومات الدول خاصة الدول النامية منها وأحياناً قد يتم تأجيل تنفيذ برامج الخصخصة بسبب هذه المشكلة. وقد يرجع السبب في ذلك إلى ضعف أسواق المال بالدول النامية وعدم توافر المعلومات الدقيقة عن الأداء السابق للمشروعات أو إلى عدم توافر الخبرات العلمية والعملية لدى القائمين بالتقييم ونقص في الكوادر المحاسبية، ومن هذا المنطلق تأتي أهمية هذا البحث في إجراء دراسة تحليلية لطرق التقييم المحاسبية المتعارف عليها ومدى مواءمتها لتقويم أصول القطاع المراد تخصيصه.

## هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة الطرق المحاسبية المتعارف عليها لتقويم الأصول دراسة تحليلية انتقادية واختيار الأساس المحاسبي المناسب لأغراض الخصخصة.

## خطة البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى ما يلي:

المبحث الأول: مفهوم التقييم.

المبحث الثاني: نماذج التقييم المحاسبي لأغراض الخصخصة.

المبحث الثالث: دراسة مقارنة لنماذج التقييم المحاسبي والتي استخدمت لأغراض الخصخصة في عدد من الدول.

المبحث الرابع: نتائج البحث والتوصيات.

## المبحث الأول: مفهوم التقييم:

التقييم عبارة عن تحديد قيمة المنشأة بالأسعار السائدة في السوق، فالبحث عن طريقة أو أكثر لتقدير قيمة الشركة يعتبر من الأمور الأساسية والذي يضمن الابتعاد بمتخذ القرار عن التقدير الجزافي والاستناد إلى معلومات مدروسة بشكل علمي يساهم في نجاح الخصخصة، كما أن توفير طريقة علمية لتقدير قيمة الشركات الواجب خصخصتها ليست من الأمور السهلة وإنما هي عملية متعددة لها جوانب متداخلة ومتشابكة. ويرى أحد الكتاب<sup>1</sup> أن تقدير قيمة الوحدة الاقتصادية الخاضعة للخصخصة له تأثير بالغ الأهمية والحساسية والتعقيد على نجاح الخصخصة، حيث تؤدي المغالاة في قيمة الشركات إلى فشل الخصخصة، كما يؤكد آخر<sup>2</sup> على أن تقدير الشركات بأقل من اللازم يؤدي إلى تحقيق ثروات مفاجئة وإثارة الشكوك والانتهاكات حول القرار المتعلق بالخصخصة. ولكي تتم عملية التقييم بنجاح، فلا بد من توافر عدد من الأسس والاعتبارات التي يجب مراعاتها عند التقييم ومن أهمها ما يلي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> - Kikeri Sunita, Gohn Nellis and Mar Shirily, privatization: the lessons of experience, the world bank , washington, 1992,p:60

<sup>2</sup> - De Escobar, Janet Kelly, Venezuela: letting in the market, in raymond vernon, the promise of privatization:a challenge for u.s policy council on foreign a relations, 1988, pp:57 - 65

<sup>3</sup> - نادية محمد عثمان (مشكلات التحول إلى الخصخصة)، المؤتمر الأول عن دور المحاسبة والمراجعة في مرحلة الخصخصة، المنعقد بالقاهرة خلال الفترة من 15.14 سبتمبر 1996 المجلد الثاني ص4.

أ - الغرض من التقييم :

- بيع المشروع بالكامل أو جزء من أسهمه.
- زيادة رأس مال المشروع وتحديد قيمة علاوة الإصدار.
- اندماج المشروع في مشروع آخر.
- تحديد قيمة صافي أصول المشروع.

ب - الخبرات اللازمة للتقييم :

- تحتاج عملية التقييم إلى مجموعات متكاملة من الخبرات والتخصصات الفنية والتسويقية والمحاسبية والمالية والإدارية والقانونية والمصرفية. وفي حالة عدم توفر هذه الخبرات فإن الأمر يتطلب الاستعانة بالخبرات الأجنبية.
- ج - طبيعة النشاط الذي يمارسه المشروع وحجم وعدد فروعه والعاملين به.
- د - مدى توفر البيانات والمعلومات الخاصة بالأرقام القياسية العامة والخاصة على مستوى الدولة.

**المبحث الثاني : نماذج التقييم المحاسبي لأغراض الخصخصة :**

تختلف الأسس المحاسبية لتقييم أصول الشركات عن بعضها البعض ليس فقط في الفكرة والمنهج بل أيضاً في الأسلوب المتبع وطريقة تطبيقه، مما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج التي يتم الحصول عليها، وغالباً ما يكون اختيار أي أساس للتقييم مبنياً إلى حد كبير على الهدف منه. وسوف أتناول بشيء من الدراسة والتحليل بعض الأسس المحاسبية المتعارف عليها لتقييم أصول القطاعات المراد خصصتها وهي كالتالي :

**أولاً : نموذج التكلفة التاريخية :**

تمثل التكلفة التاريخية للأصل المبالغ النقدية التي دفعتها الشركة في سبيل الحصول على الأصل، ووفقاً لهذا النموذج يتم تقييم عناصر القوائم المالية على أساس تكلفة الحيابة أو سعر المبادلة في تاريخ الحيابة وتعتبر التكلفة التاريخية مساوية للتكلفة الاقتصادية للأصل وقت الحصول عليه. أما بعد هذا التاريخ، فإن التكلفة الاقتصادية تختلف عن التكلفة التاريخية بسبب التقلبات السريعة الناتجة عن التضخم والانكماش، وعلى الرغم من أن هذا النموذج يتميز بالسهولة والبساطة، إلا أن استخدامه في التقييم يؤدي إلى نتائج خاطئة حيث لا يظهر القيمة الحقيقية للأصل الثابت وقت التقييم. ويضيف أحد الكتاب<sup>4</sup> أن استخدام نموذج التكلفة التاريخية في تقدير قيمة الشركات المرشحة للخصخصة يؤدي إلى احتواء تلك القيم على أخطاء في التوقيت وأخطاء في وحدة القياس.

<sup>4</sup> - عصاف سيد عاشور، (نموذج محاسبي مقترح لتقدير قيمة الشركات الخاضعة للخصخصة)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول يناير 1993 ص 183



## ثانياً: نموذج التكلفة التاريخية المعدل بالأرقام القياسية:

وفقاً لهذا النموذج يتم تعديل المعلومات المحاسبية وفقاً للتغيرات في المستوى العام للأسعار وهذا يعني تعديل وحدة القياس المحاسبي مع الاستناد إلى التكلفة التاريخية. إلا أنه يؤخذ على استخدام التكلفة التاريخية المعدلة عند تقييم الأصول بأنه لا يظهرها بقيمتها الحقيقية في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي ولكن تظهر الأصول بقيمة السنة التي يتم قياس التغير بالنسبة لها، علاوة على وجود صعوبة اختيار رقم قياسي عام أو خاص مناسب لاختلاف طبيعة السلع وتعدد الأنشطة الاقتصادية والمنتجات. بالإضافة إلى ما سبق، فالأرقام القياسية هي عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار<sup>5</sup> ولا تؤدي إلى بيانات يمكن الاعتماد عليها عند تقييم الأصول، حيث أن أسعار الأصول لا تزيد بدرجة متساوية في كل فترة زمنية.

## ثالثاً: نموذج التكلفة الإستبدالية الجارية (تكلفة الإحلال):

يتضمن هذا النموذج تقدير قيمة الأصول على أساس القيمة الشرائية التي يمكن دفعها حالياً لشراء أصول مماثلة في مواصفاتها الفنية وطاقاتها الإنتاجية لنفس الأصول المطلوب تقييمها للخصخصة. وحيث أن تطبيق هذا النموذج يشوبه بعض الصعوبات من الناحية العملية، فقد يتعذر إيجاد أصل جديد ليحل محل الأصل المراد تقييمه لتقدير القيمة الإستبدالية، ويرى البعض<sup>6</sup> إن تقدير القيمة الإستبدالية الجارية لهذه الأصول يتراوح بين ثمن الشراء للأصل الثابت أو ما يكافئه من حيث المقدرة الإنتاجية في سوق منتظمة للأصول المستعملة وبين صافي القيمة البيعية للأصل مع إدخال بعض التعديلات على هاتين القيمتين في ظروف استخدام الأصل من جهة والتطورات التكنولوجية من جهة أخرى. ويعتقد أصحاب هذا الرأي أنه من الممكن تحديد التكلفة الإستبدالية الجارية عن طريق استخدام ثمن شراء الأصل الجديد بمعدل الإهلاك القديم منذ تملكه حتى وقت إجراء التقييم بالإضافة إلى الفرق الناتج من التقدم التكنولوجي الذي يتميز به الأصل الجديد.

## رابعاً: نموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية:

يعتمد هذا النموذج على حساب صافي الدخل والربحية الحالية والمستقبلية نتيجة نشاط وعمليات الشركة ثم رسملة هذه الأرباح بمعدل رسملة الدخل وصولاً للقيمة الحالية لرأس المال الشركة. ويتطلب تطبيق هذا الأساس دراسة وتحليل كافة الطاقات الإنتاجية والإدارية والمالية وكذلك حساب الإيرادات والتكاليف وحجم المبيعات وإمكانية التسويق للمنتجات مع تقويم شامل للخبرات البشرية والفنية، وصولاً لصافي الأرباح المحققة وتقدير الأرباح المتوقعة في المستقبل من خلال استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة. ويواجه حساب القيمة الحالية بعض الصعوبات والتي تكمن معظمها حول ظروف عدم التأكد من قيم التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها لأن ذلك يتأثر بالشركات المنافسة وزيادة معدلات التضخم.

<sup>5</sup> - محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك (القاهرة، دار النهضة العربية، 1969) ص62.

<sup>6</sup> - حسين شرف، (المبادئ الأساسية لإعادة تقييم الأصول)، ندوة تقييم الأصول وإدارة محفظة الأوراق المالية ص7

## المبحث الثالث: دراسة مقارنة لنماذج التقييم التي استخدمت لأغراض الخصخصة في عدد من الدول<sup>7</sup>:

☆ نماذج التقييم لأغراض الخصخصة في بعض الدول:

معايير المقارنة	تشيكوسلوفاكيا	فرنسا	ألمانيا	المجر	المكسيك	بولندا	بريطانيا وأيرلندا الشمالية
المدخل المطبق وكيفية تقييم بعض العناصر.	1- التكلفة التاريخية بالنسبة للمشتريين من مواطني الدولة ويتم تعديلها لمعالجة انخفاض معدلات الاستهلاك وعدم إثبات التحسينات.	القيمة السوقية لأسهم الشركة أو شركة مشابهة تكون صدرت فعلاً مع الاسترشاد بصافي الأصول والربحية أو الاسترشاد بشركة تابعة واحتمالاتها وتوقعاتها المستقبلية.	1- في البداية قيمت المنشآت كأصول والتزامات مفردة.	1- المنشآت الكبيرة: يقوم خبير بتقدير القيمة السوقية العادلة على أساس المفردات ثم بافتراض استمرار المشروع.	بنك تجاري وكيل يقوم بالتقييم ويستخدم المداخل التالية: أ- القيمة الجارية للتدفقات النقدية المستقبلية. ب- قيمة التصفية. ج- القيمة السوقية.	1- المشروع المستمر التدفقات النقدية المخصصة.	1- خصم التدفقات النقدية المستقبلية.
2- القيمة السوقية المعدلة إذا كان البيع للأجانب.	2- القيمة السوقية المعدلة إذا كان البيع للأجانب.	2- توجهات التقييم حالياً على أساس القيمة السوقية المعادلة باعتبار المنشأة مشروعاً مستمراً.	2- في حدود معينة استخدمت العطاءات التنافسية.	د- قيمة صافي الأصول.	2- استخدام القيمة الدفترية باعتبارها طريقة سهلة تمثل تقريباً القيمة الحقيقية.	2- عرض الأسهم على أساس السعر الثابت أو بعلاوة.	2- عرض الأسهم على أساس السعر الثابت أو بعلاوة.
3- إعادة التقييم عندما تتضح أخطاء المقاييس.	3- إعادة التقييم عندما تتضح أخطاء المقاييس.	3- إعادة التقييم عندما تتضح أخطاء المقاييس.	3- تعد ميزانية تتضمن الأصول على أساس قيمة الإحلال والقيمة في الاستخدام وقيمة التصرف.	3- عرض أسهم لبعض الشركات على الجمهور.	3- استخدمت العطاءات التنافسية كما تم الاعتماد على تقييم المهنيين في بعض الحالات.	3- استخدمت العطاءات التنافسية كما تم الاعتماد على تقييم المهنيين في بعض الحالات.	3- استخدمت العطاءات التنافسية كما تم الاعتماد على تقييم المهنيين في بعض الحالات.
4- معالجة خاصة ولعدد من العناصر.	4- معالجة خاصة ولعدد من العناصر.	4- معالجة خاصة ولعدد من العناصر.	4- شركات الأموال الكبيرة يتم التفاوض على أسعار الأسهم.	4- شركات الأموال الكبيرة يتم التفاوض على أسعار الأسهم.	4- شركات الأموال الكبيرة يتم التفاوض على أسعار الأسهم.	4- شركات الأموال الكبيرة يتم التفاوض على أسعار الأسهم.	4- شركات الأموال الكبيرة يتم التفاوض على أسعار الأسهم.

<sup>7</sup> - كمال خليفة أبو زيد (مدخل محاسبي مقترح لتقييم شركات قطاع الأعمال لأغراض الخصخصة) بجمهورية مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني 1994 ص 1233

معايير المقارنة	تشيكوسلوفاكيا	فرنسا	ألمانيا	المجر	المكسيك	بولندا	بريطانيا وأيرلندا الشمالية
صعوبات ومشاكل	1- صعوبة تحديد القيمة السوقية العادلة.	1- عادة تكون قيمة المشروع المستمر أعلى من قيمة صافي الأصول.	1- تقييم بعض المنشآت بقيمة منخفضة جداً.	1- تحديد مدى إمكانية تحصيل أرصدة العملاء.	النظام المحاسبي في الشركات العامة كان معقداً جداً.	1- عدم إمكانية الاعتماد على البيانات التاريخية واختلاف البيئة الجديدة يجعل تقدير التدفقات النقدية المستقبلية صعباً.	1- المشروعات التي لم يكن لها نظام محاسبي على أساس تجاري أثارت مشاكل عند تقييمها.
	2- لم تحدد طريقة لتقييم ديون المنشأة لدى الغير.	2- عند بيع الأسهم على أساس صفقات كبيرة تكون القيمة أعلى من حالتها عند البيع للأفراد.	2- صعوبة مقارنة الآلات مع مثيلاتها بالدول الأخرى.	2- تعديل تكلفة المخزون لاختلاف أساس الحساب.	2- صعوبة تحديد معدل الخصم لتقلب أسعار الفائدة والمخاطر المرتفعة.	2- صعوبة تحديد معدل الخصم لتقلب أسعار الفائدة والمخاطر المرتفعة.	2- نظراً لتطبيق المحاسبة المالية فإن مشاكل التقييم التي أثّرت دارت حول منفعة المعلومات المحاسبية لأغراض التقييم.
	3- المبالغة في القيمة الدفترية حيث طبقت في الماضي معدلات استهلاك منخفضة من 1% - 1.5%.	3- اختلاف القيمة تبعاً لنوع التحليل المالي.	3- صعوبات تقييم الالتزامات البيئية والتكاليف الاجتماعية.	3- اضمحلال قيمة المخزون.	3- عدم تسجيل بعض الأحداث المالية في الماضي.	3- عدم تسجيل بعض الأحداث المالية في الماضي.	
	4- لا تصلح قيم المخزون المسجلة لتقييمه لانخفاض قيمته الاقتصادية عن القيمة المسجلة.	4- إعادة تصوير الميزانية الافتتاحية على أساس المارك الألماني الغربي.	4- عقود الإيجار الرأسمالية والتي كانت تعامل كعقود تشغيلية	5- تكوين احتياطات للالتزامات البيئية			

معايير المقارنة	تشيكوسلوفاكيا	فرنسا	ألمانيا	المجر	المكسيك	بولندا	بريطانيا وأيرلندا الشمالية
التغلب على الصعوبات والمشاكل.	(1) إصدار قانون جديد للمحاسبة تناول الإفصاح وفقاً لبعض من المعايير الدولية ونظم التقارير المالية.	تستفيد وزارة المالية من مدى التقديرات المختلفة حيث تساعد في الوصول إلى تقدير عام.	(1) صدر قانون المحاسبة على أساس المارك الألماني لحل مشكلة عدم كتابة رأس المال نتيجة إعادة التقييم.	(1) إصدار قانون جديد للمحاسبة وتنظيم مهنة المراجعة.	تطويع النظام المحاسبي وتسهيله للملاءمة الأوضاع الجديدة.	(1) إصدار قانون جديد للمحاسبة.	استفادت من : (1) الصناعات المؤممة تصدر القوائم المالية المعروفة.
	(2) إصدار قانون جديد للمراجعة أعاد تنظيم المهنة.		(2) تحويل المنشآت لوكالة معينة لتسوية أوضاعها لغرض الخصخصة	(2) إعداد المراجعين وتدريبهم على الأساليب الحديثة.		(2) إعادة تقييم المنشأة على مراحل قبل التخصيص.	(2) تطبيق المحاسبة التجارية وفر الكثير من المعلومات.
إعداد التقييم	تتم الاستعانة بمكاتب الخبرة الأجنبية عندما يتطلب الأمر ذلك	(1) بنوك الاستثمار تعد التقييم الأولي وفقاً لقانون التخصيص	الخبراء الألمان الغربيون قاموا بإجراء معظم حالات التقييم	الخبراء الذين يقومون بالتقييم على أساس فرض استمرار المشروع	(1) البنك التجاري الذي يختار كوكيل للبيع.	وزارة خاصة لتمويل الملكية وتمت عدة دراسات سابقة.	طرح الأسهم في السوق وفقاً لخطوات منهجية محددة. وقد ساعدت أسواق رأس المال المتطورة على عملية التخصيص.
	(2) المراجعون يقررون للحكومة بعد تقييم التغيرات في صافي الأصول ومراجعة القوائم المالية.				(2) مؤسسة الائتمان ويتم التقييم وفقاً لخطوات منهجية محددة.		

معايير المقارنة	تشيكوسلوفاكيا	فرنسا	ألمانيا	المجر	المكسيك	بولندا	بريطانيا وأيرلندا الشمالية
مراجعة التقييم	تقوم وزارة المالية باعتماد التقييم	مراجعون مستقلون يشترط عدم مراجعتهم للشركة المخصصة خلال ثلاث سنوات سابقة.	وكالة حكومية لعملية التخصيص تخضع لوزارة المالية .	1- وكالة حكومية يقدم إليها تقرير من الخبير الذي قام بالتقييم . 2- محاسب قانوني يراجع الميزانية الجديدة والقوائم والخطط للشركة الوليدة .	1- وزارة المالية والائتمان - لجنة مختصة بالوزارة 2- وحدة بالوزارة مسؤولة عن التخصيص تراجع كل ما يقدمه البنك الوكيل من معلومات وهي التي تعتمد البيع.	الاستعانة بخبراء غربيين.	إعداد دراسة جدوى تقدم إلى الجهات الحكومية.
عناصر أخرى	1- قانون جديد ينظم المحاسبة. 2- إعداد تقرير نمطي عن التخصيص يتضمن البيانات الشاملة المطلوبة	1- أتعاب المراجعة مرتفعة لدرجة أوجدت منافسة بين المنشآت الدولية . 2- أولوية للعمال في شراء الأسهم مع تقديم أسعار خاصة.	إعادة تقييم رأس المال نتيجة التحول إلى المارك الألماني الغربي .	إعداد قوائم مالية متوافقة مع المعايير الدولية للسنوات الخمس التالية مع ملخص لأهم أوجه النشاط .	1- استخدام نظام معين لإجراءات البت في العطاءات المقدمة. 2- مؤسسة الائتمان تقوم بتنميط العطاءات وإذا لم يقدم عطاء ملائم يتم التفاوض .	نشرت معلومات عن التوقعات بالنسبة لمجموعة من الشركات المخصصة تضمنت العديد من المؤشرات.	الاستفادة من : 1- المؤسسات العامة التي تدار على أساس تجاري . 2- خبرة المحاسبين في المؤسسات المؤممة.

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

- 1- أن أغلب الدول التي اتجهت إلى الخصخصة هيأت أولاً البيئة المناسبة للخصخصة من خلال إصدار تنظيمات قانونية وإدارية ومحاسبية.
- 2- أن بعض الدول مثل دول أوروبا الشرقية ليس لها بديل عن استخدام نموذج القيمة التاريخية أو القيمة السوقية. وقد واجهت هذه الدول صعوبات كثيرة نتيجة قصور الأنظمة المحاسبية والفكر المحاسبي ونقص الكفاءات المحاسبية.
- 3- أن بعض الدول الرأسمالية ذات أسواق رأس المال اعتمدت على آليات السوق لتقييم أسهم الشركات المخصصة واعتبرت القيمة السوقية هي القيمة المبدئية.

## المبحث الرابع : نتائج البحث والتوصيات:

بعد دراسة النماذج المستخدمة لأغراض الخصخصة والدراسة المقارنة في عدد من الدول، فإن التساؤل الذي يطرح نفسه ما هو النموذج الذي يمكن اعتباره أكثر ملاءمة لأغراض الخصخصة؟.

وقد حدد أحد الكتاب<sup>8</sup> عدداً من المعايير الهامة التي يمكن الحكم بها على مدى ملاءمة نماذج التقييم لأغراض الخصخصة كما يلي:

- قدرة النموذج على أخذ القيمة الزمنية للنقود في الاعتبار كأحد محركات القيمة الهامة طالما أن النظرة عند تقدير قيمة الشركة يجب أن تنصب على المستقبل.

- قدرة النموذج على ملاءمة البيئة وإمكانية القدرة على تطبيقه.

- قدرة النموذج على تقدير قيمة مقبولة للمنافع الاقتصادية المتوقع الحصول عليها من وجهة نظر المستثمر.

### 1- نتائج البحث:

\* إن من مقومات نجاح عملية الخصخصة إجراء التقييم السليم للقطاع المراد تخصيصه. فلا بد أن تعبر عملية التقييم عن القيمة الحقيقية والعدالة دون مغالاة أو نقصان.

\* إن نموذج التكلفة التاريخية والتكلفة التاريخية المعدلة لا تلائم أي من أساليب الخصخصة ولا تتفق مع الواقع العملي لأنها لا تأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود ولا تعتبر ملائمة لقياس قيمة المنشأة المستمرة.

### 2- التوصيات:

بناءً على ما سبق يقترح الجمع بين أكثر من نموذج للوصول إلى التقييم الملائم للأصول، وخاصة التكلفة الإستبدالية الجارية وصافي التدفقات النقدية، حيث يعتبران من أكثر النماذج ملاءمة للتقييم في ظل الخصخصة.

### مراجع أخرى:

أولاً: المراجع العربية:

- 1- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، معايير المحاسبة المالية، الرياض 1423هـ
- 2- آلدون هندريكسن، النظرية المحاسبية، ترجمة وتعريب د. كمال خليفة أبو زيد، الطبعة الرابعة 1990م
- 3- د. أحمد ماهر، "دليل المدير في الخصخصة"، الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Wilbur M. Yegge, (A basic Guide for valuing a company), 2000.
- 2- Sharman P. Pratt, Robert F. Raily and Robert P. Schweih, valuing A business: The analysis and appraisal of closely held companies, 2000

<sup>8</sup> - عصفاء سيد عاشور ، مرجع سابق ص 189 - 190

## مراجعة الغشّ

إعداد: محاسب/ شريف السيد نايل

مراقب بالجهاز المركزي للحسابات بجمهورية مصر العربية

وعضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

### مقدمة:

فرضت أزمة انهيار وإفلاس الشركات العالمية الكبرى مثل "اترون" و"ورلد كوم" خلال السنوات الأولى من القرن الحالي وما تلاها (اكتشاف وجود غش وتزوير بالقوائم المالية لهذه الشركات لاتباعها سياسات محاسبية غير ملائمة وإخفاء بعض العمليات وذلك بإجراء ترتيبات لتمويل الشركة خارج الميزانية بالإضافة إلى الإفصاح غير الكافي وما تبع ذلك من إعلان تورط مؤسسة المراجعة "أرثر أندرسن" في عدم الكشف عن الغش الذي شاب هذه القوائم المالية) حتمية اهتمام المنظمات المهنية مثل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ولجنة البورصة الأمريكية، والمنظمات الرسمية الأخرى كمجلس الشيوخ والبيت الأبيض بما فرضته هذه الأزمة من إصدار المعايير والقوانين اللازمة لإصلاح نظام إعداد التقارير المالية وبما يضمن عدم احتوائها على غش أو تزوير.

وعلى المستوى المحلي، فإن الاقتصاد المصري لم يسلم من أزمة شبيهة، حيث تعددت قضايا الفساد والتي كشف عنها مؤخراً، والتي كان الغش والاحتتيال وإجراء تسويات غير حقيقية في الحسابات أحد وسائلها. والغش والاحتتيال بالقوائم المالية مصطلح يستخدم للتعبير عن الخطأ المتعمد في عرض المعلومات المالية بالقوائم المالية بمعرفة واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو العاملين بالمنشأة أو الغير.

وقد يكون من المناسب وقبل الاسترسال في عرض أهداف البحث وحدوده أن نستعرض اثر الغش على مستوى الشركة وعلى مستوى مراقب الحسابات الخارجي بالإضافة إلى عرض تأثير الغش على الاقتصاد القومي ككل.

فعلى مستوى الشركة يمثل الغش أحد أهم الأسباب في فشلها كما تشير إلى ذلك بعض الدراسات بالإضافة إلى الملاحظات القضائية للشركة وإدارتها للمطالبة بحقوق الغير.

ومن ناحية تأثير الغش على مراقب الحسابات الخارجي، فإن الهجوم الذي يتعرض له المحاسبون القانونيون نتيجة التورط في عمليات غش أو إهمال جسيم في الكشف عنه قد أدى إلى انتهاء واحدة من مؤسسات المراجعة الكبرى "ارثر أندرسن"، بالإضافة إلى ما يستنزف من مصروفات بسبب القضايا التي ترفعها الأطراف الأخرى على مراقبي الحسابات للأضرار التي أصابتهم والنتيجة عن الغش بالقوائم المالية المراجعة من قبل هؤلاء المراجعين.

وعلى مستوى الاقتصاد القومي، فإن الغش يؤدي إلى ضياع أموال الدولة اللازمة للتنمية والإنفاق على البرامج القومية. ومازالت أحداث نواب القروض وأحداث شركة النصر للمسابوكات عالقة في الأذهان. وتشير بعض التقارير الحكومية بجمهورية مصر العربية - التقرير السنوي للإدارة العامة لمباحث الأموال العامة وفروعها الجغرافية، وزارة الداخلية، الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة 1997م - إلى أن خسائر الاختلاس والإضرار بالمال العام عن عام 1996م قدرت بمبلغ 2800 مليون جنيه تقريبا، كما قدرت في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 2% من إجمالي الدخل القومي أي بنحو 300 بليون دولار.

لذا فإن الغش يمثل أحد الموضوعات التي زاد الاهتمام بها في السنوات الأخيرة من قبل المهتمين بمهنة المراجعة للعديد من العوامل لعل أبرزها:

✓ الحاجة إلى استعادة الثقة في مصداقية مهنة المراجعة التي اهتزت بعد الانهيارات التي حدثت في بعض الشركات والتي كان الغش أحد أبرز أسبابها.

✓ تجنب الإجراءات القضائية التي تتعرض لها منشآت المراجعة نتيجة لعدم قدرتها على اكتشاف حالات الغش في القوائم المالية.

وقد سارعت المنظمات المهنية في إصدار نشرات وإرشادات تتعرض لمسؤولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء والغش بالقوائم المالية، على سبيل المثال المعيار الدولي رقم 240 وإرشادات المراجعة الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين.

ويهدف البحث إلى إلقاء الضوء على مفهوم الغش وأنواعه والمبادئ الأساسية لمراجعة الغش وأوجه الاختلاف مع المراجعة المالية.

وتنبع أهمية البحث كون مراجعة الغش منهج مستحدث على الرغم من جذوره في أدبيات المراجعة منذ منتصف القرن التاسع عشر عندما كان ينظر إلى المراجعة كأداة لاكتشاف الغش والأخطاء وهي النظرة التي تغيرت منذ عام 1930 ليصبح الغرض من المراجعة تقديم الرأي الفني عن عدالة القوائم المالية في ضوء الفحص المستقل للقوائم المالية. ومع حدوث الانهيارات الدولية في الشركات والتي يرجع معظمها إلى الغش والاحتيال، اتجهت الأنظار إلى مراجعي الحسابات وأرجع الرأي العام أحد أسباب الانهيارات إلى فشل المراجعين في اكتشاف الغش، وهنا تنبع أهمية البحث في دراسة الغش لحاجة المراجعين إلى تنمية قدراتهم في مجال اكتشاف الغش.

ويفترض البحث وجود علاقة بين زيادة تفهم مراجعي الحسابات للغش وزيادة كفاءتهم في الكشف عنه بالقوائم المالية. ويعتمد البحث على الدراسة المكتبية للرسائل الجامعية والنشرات والمراجع والدوريات والكتب التي تناولت الغش بالدراسة بالإضافة إلى خبرة الباحث العملية في اكتشاف بعض حالات الغش.

ويتناول البحث المفاهيم المختلفة للغش، وأنواعه ودوافعه، بالإضافة إلى المبادئ الأساسية لمراجعته وأوجه التفرقة بين مراجعة الغش والمراجعة المالية التقليدية، كما يخلص البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.



## أولاً: المفاهيم المختلفة للغش:

تتعدد تعريف الغش من وجهة نظر الأكاديميين عنها عن المهنيين وفيما يلي أمثلة لبعض التعاريف المتداولة للغش:

✓ الغش لغويا من غشش وهي ضد استنصحه أي ضد الصدق.

✓ الغش وفقا لمعايير المراجعة: يعرف معيار المراجعة الدولي رقم (240) بشأن الغش والخطأ الغش بأنه مصطلح يشير إلى تصرفات أو معاملات مقصودة من قبل شخص أو عدة أشخاص من الإدارة أو الموظفين أو أطراف ثالثة والذي ينتج عنه تحريف في البيانات المالية. وقد يتضمن:

\* التلاعب والتزييف أو تعديل السجلات أو المستندات.

\* اختلاس الأصول.

\* طمس أو حذف تأثيرات المعاملات من السجلات أو المستندات.

\* تسجيل معاملات وهمية.

\* الانحراف في تطبيق السياسات المحاسبية.

✓ الغش يشير إلى كافة التصرفات التي تقوم على التدليس وخيانة الأمانة.

✓ الغش والأخطاء: إذا كان الغش أو الاحتيال يشير إلى فعل مقصود من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص من الإدارة أو من الموظفين أو أطراف ثالثة والذي ينتج عنه تحريف في البيانات المالية، فإن اصطلاح الخطأ يشير إلى أخطاء غير مقصودة في البيانات المالية مثل:

\* أخطاء حسابية أو كتابية.

\* السهو أو إساءة فهم الحقائق.

\* سوء تطبيق السياسات المحاسبية.

✓ الغش والسرقة والاختلاس: تستخدم هذه المصطلحات للتعبير عن نفس المعنى. إلا أنها تشير إلى معاني مختلفة في قانون العقوبات. فالسرقة تنصب على اختلاس منقول مملوك لغيره. أما الاختلاس فهو يرتبط باختلاس أموال مودعة بعهدة المختلس أي أنها نوع من خيانة الأمانة.

من العرض السابق يتضح أن العنصرين الرئيسيين في تعريف الغش هما:

أ- السلوك المتعمد.

ب- عدم دقة التقارير المالية المعدة والتي يعتمد عليها الغير في اتخاذ القرارات.

## ثانياً: الأنواع المختلفة للغش:

هناك العديد من أنواع الغش والاحتيال وتشمل على وجه التقريب الأنواع التالية:

✓ الغش الجنائي: يتوافر فيه الدليل المادي/ المعنوي على الخداع المقصود كوجود محرر رسمي مزور أو اتخاذ اسم كاذب للاحتيال على الغير.

✓ الغش المدني: يتوافر فيه حدوث ضرر للغير ولو لم يتوافر فيها القصد.

✓ الغش التعاقدى: وهو ينصب على الغش المصاحب للعقود وقد يكون جنائياً أو مدنياً.

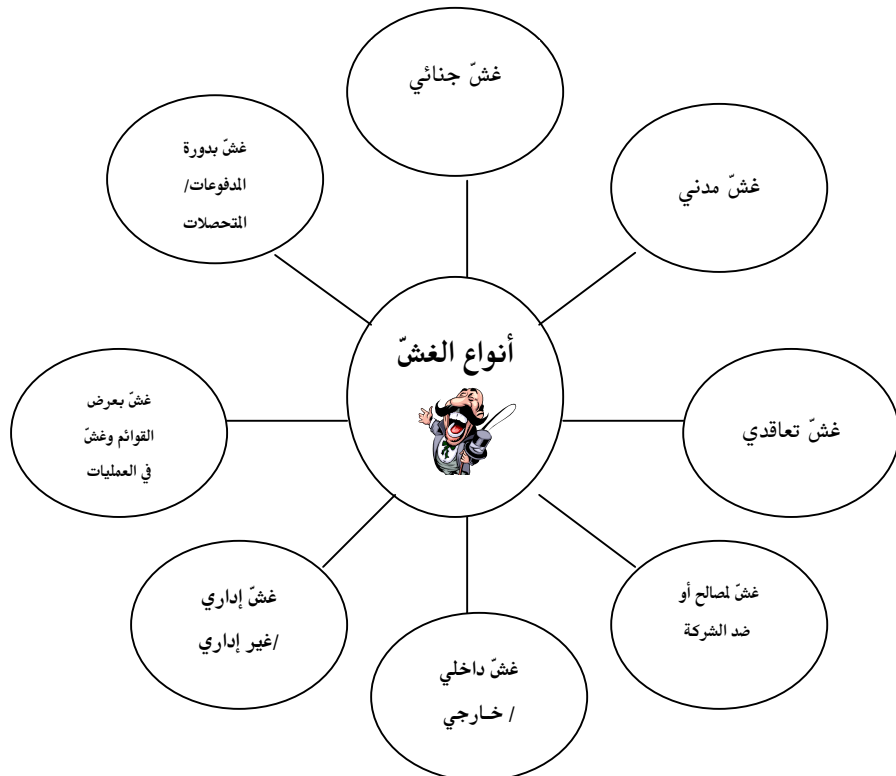
✓ الغش لصالح المنشأة أو ضدها: فالغش قد يكون القصد منه إعادة النفع على الشركة بطريقة احتيالية مثل التهرب الضريبي أو يكون الغرض منه نفع أطراف بخلاف الشركة.

✓ الغش الداخلي والغش الخارجي: فالغش قد يكون مصدره من أطراف داخل المنشأة - الإدارة أو الموظفين - أو من أطراف خارج المنشأة (موردين/عملاء...).

✓ الغش الإداري والغش غير الإداري: فالغش لا يقتصر على المستويات الإدارية فقط ولكن قد يقوم بالغش أفراد آخرون من العاملين بالمنشأة.

✓ الغش في عرض المعلومات المالية والغش في العمليات المالية: فالغش قد يكون بالعرض غير الصادق لبعض القيم بالقوائم المالية بغرض الاحتيال على مستخدمي القوائم المالية من أمثلة ذلك العرض غير الصادق للإيرادات أو قيم المخزون بغرض زيادة الأرباح. وقد يكون الغش في العمليات بغرض سرقة ممتلكات المنشأة، مثال ذلك المدفوعات الوهمية.

✓ الغش بدورة المدفوعات ودورة المتحصلات: الغش بدورة المدفوعات عن طريق سداد مبالغ عن بضائع وخدمات لم يتم الحصول عليها والغش بدورة المتحصلات عن طريق إجراء إشعارات دائنة بحساب العملاء مقابل مردودات بضائع لم تتم.



المصدر: إعداد الباحث

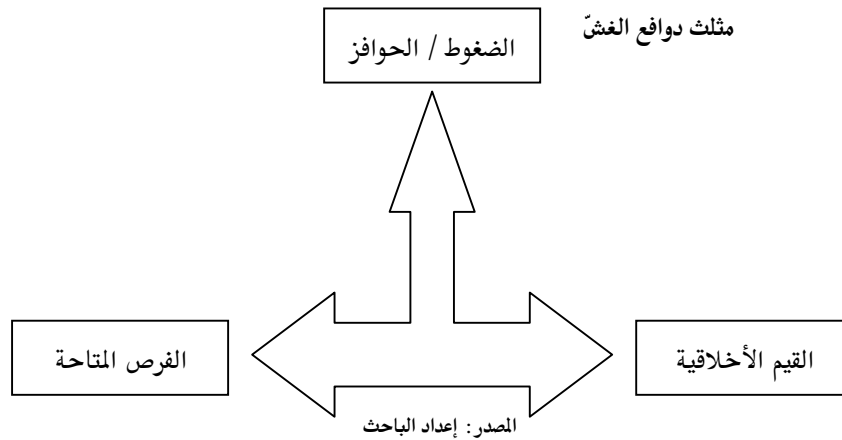
### ثالثاً: دوافع الغش:

إن تفهم المراجع للبيئة التي تساعد على حدوث الغش يساعد المراجع في زيادة قدرته على اكتشاف ومنع الغش وتتمثل دوافع الغش في:

✓ الضغوط / الحوافز: تمثل الضغوط الخاصة بالرغبة في الحصول على الحوافز والمكافآت اعتماداً على أداء الشركة حافزاً على ارتكاب الغش.

✓ القيم الأخلاقية: إن عدم الالتزام بالاعتبارات الأخلاقية يدفع ويشجع البعض على الغش.

✓ الفرص المتاحة: قد تتوفر البيئة التي تزيد من فرص ارتكاب الغش مثل غياب الرقابة أو عدم فعاليتها أو قدرة الإدارة العليا على التحايل على هذه القواعد. شكل رقم (2)



ويشير علماء النفس والاجتماع وعلم الجريمة والمراجعون ورجال الشرطة إلى أن من أهم أسباب الغش من قبل العاملين يتمثل في الآتي:

- 1- اعتقادهم بإمكانية هروبهم بما اقترفوه.
- 2- الحاجة الشديدة إلى ما يتم الحصول عليه بطريق الغش.
- 3- الشعور بالإحباط في العمل.
- 4- الشعور بالإحباط الشخصي.
- 5- المعاملة السيئة.
- 6- عدم الاحتراز لعواقب اكتشاف ما ارتكبه من غش.
- 7- الاعتقاد بأن الغش هو السلوك العام.
- 8- إن الغش البسيط لن يؤثر على المنشأة.
- 9- عدم التخطيط الجيد لأموالهم المالية.
- 10- الشعور بالفخر للتحايل على القواعد.

11- الحرمان الاقتصادي/ الاجتماعي/ الثقافي في الصغر.

12- الحاجة إلى تعويض الخواء الداخلي.

13- عدم ضبط النفس.

14- الاعتقاد بالذل في محيط العمل.

15- اتصاف العاملين بالكسل.

16- ضعف الرقابة الداخلية بالمنشأة.

17- عدم مقاضاة مرتكبي الغش بالمنشأة.

18- اكتشاف الغش مصادفة وليس بواسطة إجراءات الرقابة الداخلية.

19- عدم مشاركة العاملين في مشاكلهم الشخصية أو المالية.

20- الغش ظاهرة وقتية.

### رابعاً: المبادئ الأساسية لمراجعة الغش:

✓ مراجعة الغش حالة ذهنية أكثر من كونها أساليب وطرق منهجية.

✓ تركز على الحالات الشاذة والغريبة وليست على الأخطاء.

✓ مراجعة الغش تكتسب بالخبرة وليست من كتب المراجعة أو أوراق عمل السنوات السابقة.

✓ يمثل الغش من وجهة نظر المراجعين الماليين تحريفاً مقصوداً جوهرياً في عرض المعلومات المالية، ومن وجهة نظر مراجعي

الغش يمثل الغش تحريفاً مقصوداً في محتوى المعلومات المالية.

✓ الغش ذو أهمية للاقتصاديين والأفراد والمفكرين وعلماء النفس.

✓ الغش يركز على الدوافع والفرص والمنافع.

✓ الغش في بيئة الحاسب الآلي قد يحدث في أي مرحلة من مراحل تشغيل البيانات.

كما يجب أن يقوم مراجع الغش باكتساب بعض المعارف المتعلقة بالغش واللازمة لإكسابه الكفاءة المهنية المتخصصة في

الكشف عن الغش بالقوائم المالية ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

✓ الأبعاد الإنسانية والشخصية.

✓ الأبعاد التنظيمية والثقافية والدوافع.

✓ الدوافع الاقتصادية وظروف المنافسة.

✓ الأبعاد الاجتماعية.

✓ الأبعاد القانونية وكيفية جمع أدلة الإثبات.

✓ المعرفة المحاسبية والمهنية ونظم الرقابة الداخلية.

وفي ذلك الإطار فإن مراجع الغش عليه بذل العناية المهنية اللازمة في أدائه لعمله وعلى الأخص:

- ✓ فحص وتقويم نظم الرقابة الداخلية.
- ✓ تقييم نقاط القوة والضعف بالنظام.
- ✓ تصميم نماذج احتمالية للغش بناء على نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية.
- ✓ تحديد الحالات الاستثنائية بأرصدة الحسابات.
- ✓ تحديد الحالات الاستثنائية والمشكوك فيها في حركة الحسابات.
- ✓ التفرقة بين الأخطاء البشرية البسيطة وأخطاء الحذف وبينها وبين القيود الاحتياطية.
- ✓ تتبع الدورات المستندية المؤيدة للعمليات.
- ✓ تتبع حركة النقدية من وإلى حسابات الشركة.
- ✓ مراجعة مرفقات القيود المشكوك في صحتها.
- ✓ جمع وحصر أدلة الإثبات المؤيدة لفقد الأصول والمعاملات الاحتياطية.
- ✓ الإبلاغ عن الاحتيال سواء كان مشكوكا فيه أو موجودا بالفعل.
- ✓ دراسة السياسات الإدارية وأدلة الإجراءات ومدى الالتزام بتنفيذ هذه السياسات.
- ✓ التحقق من وجود قواعد للسلوك الأخلاقي بالمنشأة ودراسة دوافع العاملين بالمنشأة.

### خامسا: المراجعة المالية ومراجعة الغش:

على الرغم من أن مراجعة الغش هي فرع من المراجعة إلا أنها تتصف بخصائص مميزة يمكن إيجازها بالجدول التالي:

بيان	المراجعة المالية	مراجعة الغش
التوقيت	دورية	غير دورية
النطاق	القوائم المالية	أحداث وعمليات معينة
الهدف	إبداء الرأي	تحديد وجود الغش والمتسبب
العلاقات	متعاون	
المنهج	أساليب المراجعة المهنية	بالإضافة إلى أساليب المراجعة يتم استخدام أساليب أخرى كالمقابلات
المعايير	الشك المهني	الدليل الكافي

## سادسا: النتائج والتوصيات:

- ✓ الغش من الموضوعات ذات الأهمية في الوقت الحالي لما يترتب عليه من تأثيرات مختلفة.
- ✓ مراجعة الغش إطار علمي يتفرع من المراجعة المالية يضاف إليه بعض الأساليب والخبرات.
- ✓ هناك خصائص مميزة لمراجعة الغش يمكن تمييزها عن المراجعة المالية.
- ✓ يجب على المراجع الإلمام بالمفاهيم المختلفة للغش.
- ✓ يجب على المراجع التعرف على دوافع الغش وأسبابه.
- ✓ يجب على المراجع اكتساب بعض المعارف المؤهلة لأداء المراجعة بكفاءة.
- ✓ يجب بذل العناية المهنية والالتزام بأداء بعض الإجراءات كحد أدنى.

## المراجع:

### باللغة العربية:

- صلاح حسن علي، ماجدة حسين، بدون تاريخ، دراسات في المراجعة والفحص لأغراض خاصة.
- مجلة المحاماة، أعداد متفرقة.
- جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، مجلة المحاسب، أعداد متفرقة.
- صفيناز عبد الحي عبد الحميد، "دور مراجع الحسابات بصدد مشاكل تقييم وقياس المخاطر الملازمة لنشآت الأعمال.
- دراسة تحليلية كمية "رسالة ماجستير غير منشورة. مكتبة كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1998).

### باللغة الأجنبية:

- \* ARENS, ALVIN A, AND LEOBBECKE, JAMES K. (2000) AUDITING. AN INTEGRATED APPROACH. (8<sup>th</sup> ED) NEW JERSY: PRENTIC-HALL INTERNATIONAL, INC.
- \* C. WILLIAM THOMAS. (2002, APRIL). THE RISE AND FALL OF ENRON. JOURNAL OF ACCOUNTANCY. 41-48.
- \* BOYNTON, WILLIAM C. AND KELL, WALTER G., (1996). MODERN AUDITING. (6 th ED) NEW WORK: JOHN WIELY & SONS, INC.
- \* G. JACK BOLOGNA, AND ROBERT J.LINDQUIST. (1995) FRAUD AUDITING AND FORENSIC ACCOUNTING-NEW TOOLS AND TECHIQUES. (2<sup>nd</sup> ED) NEW YORK: JOHN WILEY & SONS, INC.

## الرقابة الداخلية:

### الأهداف.. والمقومات

إعداد: السيد/ سامي معمر مختار اللّافي  
اللجنة الشعبية لجهاز الرقابة المالية والفنية  
بالجمهورية العربية الليبية الاشتراكية العظمى

#### مقدمة:

إن الرقابة على الممتلكات والمحافظة عليها منبثقة من غريزة حب التملك لدى الإنسان. وازدادت هذه الرقابة أهمية عندما عرف الإنسان التبادل التجاري. وتطورت الدولة وأصبحت لها أملاك عامة وموارد مالية محددة للقيام بوظائفها. وللمحافظة على هذه الأملاك، كان لا بد لها من نظام يحدد رقابة مواردها وأوجه إنفاقها. ومن هذا المنطلق تطورت الرقابة على المال العام حتى أصبحت الرقابة تهدف إلى الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية إلى أفضل المستويات بالإضافة إلى المحافظة على الممتلكات وضمان حسن استخدامها. وزادت الحاجة إلى التنظيم المحاسبي لمراقبة الأعمال و ضمان حسن سيرها عندما تم اختراع البخار وقيام الثورة الصناعية في جميع أنحاء أوروبا واتجهت الاستثمارات إلى الصناعة وزادت بذلك الحاجة إلى النظم المحاسبية.

#### أولاً: مفهوم الرقابة الداخلية:

إن مفهوم الرقابة الداخلية يتطور وفقاً لتطور أهدافها وأساليبها وأدواتها، وأن نظم الرقابة الداخلية تتطور وفقاً لتطور حجم المنشآت وتعدد عملياتها وتعقدتها وزيادة مشاكل التخطيط والتنفيذ. فعندما كانت المنشآت صغيرة الحجم وكانت الإدارة تستطيع السيطرة على تسيير أعمال المنشأة ومراقبة أدائها، كان الهدف من الرقابة الداخلية مقتصرًا على حماية ممتلكات المنشأة من التلاعب والاختلاس. "ويتطور الوحدات الاقتصادية وكبر حجمها وتعدد عملياتها وانفصال الملكية عن الإدارة، اتسع نطاق الرقابة الداخلية ليشمل ضمان دقة البيانات المحاسبية بالإضافة إلى حماية أصول الوحدة الاقتصادية. ويبدو هذا واضحاً في التعريف الذي أورده المعهد الأمريكي للمحاسبة عام 1963م، حيث عرف الرقابة الداخلية على أنها "مجموعة من الطرق والمقاييس التي تتبناها المنشأة بقصد حماية النقدية والموجودات الأخرى وذلك لضمان الدقة المحاسبية للعمليات المثبتة في الدفاتر"<sup>1</sup>. ومن أشمل التعاريف للرقابة الداخلية التعريف الذي أورده المعهد الأمريكي للمحاسبين.

<sup>1</sup> - عبد الرزاق محمد عثمان. أصول التدقيق و الرقابة الداخلية. مديرية دار الكتب للطباعة و النشر. الموصل. الجمهورية العراقية. 1408 هـ - 1988م. ص 40

ففي سنة 1948م أجرت لجنة التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين دراسة شاملة لمفهوم الرقابة الداخلية وفي سنة 1949م صدرت نتائج هذه الدراسة في تقرير خاص بعنوان "الرقابة الداخلية عناصر النظم المتناسقة وأهميتها للإدارة والمدقق الخارجي". وفي هذا التقرير تم تعريف الرقابة الداخلية على أنها "تشمل الخطة التنظيمية وجميع الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها المنشأة لحماية موجوداتها وفحص دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بما تقضي به السياسات الإدارية المرسومة"<sup>2</sup>.

ومن هذا التعريف نلاحظ بأن الرقابة الداخلية لم تعد تختص بالنواحي المحاسبية فقط ولكنها تختص بجميع أوجه النشاط داخل الوحدة لضمان تحقيق الأهداف الموضوعية لخدمة كل من إدارة الوحدة ومراقب الحسابات. وخلاصة القول وبصفة عامة فإن مفهوم الرقابة الداخلية يتطور بتطور مجال الأعمال والمشاريع الاقتصادية وبتطور أهداف الرقابة الداخلية ذاتها.

### ثانياً: أهداف الرقابة الداخلية:

وفقاً لتعريف الرقابة الداخلية السالف الذكر، تتجلى أهم أهداف الرقابة الداخلية فيما يلي:

#### 1- توفير الحماية لموجودات المنشأة:

إن أحد الأهداف الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية هو توفير الحماية لموجودات المنشأة، حيث يعتبر هذا هو الهدف الأساس للمفهوم التقليدي لنظام الرقابة الداخلية. وطبقاً لرأي لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبة، تعني كلمة حماية "وقاية الموجودات من الخسارة التي قد تنتج عن الأخطاء المتعمدة و غير المتعمدة و الأمور الأخرى غير المرغوب فيها"<sup>3</sup>.

#### 2- ضمان دقة البيانات المحاسبية و زيادة درجة الاعتماد عليها:

تحتاج الإدارة العليا للمنشأة و كذلك الأطراف الخارجية "الملاك والمستثمرون و المقرضون وغيرهم" إلى معلومات دقيقة عن هذه المنشأة وخاصة بعد انفصال الملكية عن الإدارة و كبر حجم المنشآت و تعدد عملياتها. فوجود نظام محكم للرقابة الداخلية للمنشأة يضمن لمستخدمي البيانات والمعلومات المحاسبية دقتها وسلامتها من أي خلل غير مرغوب فيه. ومن أهمية هذه البيانات والمعلومات لمستخدميها تنبثق أهمية هذا الهدف بالنسبة لنظام الرقابة الداخلية.

#### 3- الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية:

"إنتاجية العمل وزيادتها أهمية خاصة بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، فهي إضافة إلى كونها مؤشراً شاملاً لتطور المجتمع ومقياساً حقيقياً لقدرته وحيويته، تعتبر مفتاحاً أساسياً للتنمية"<sup>4</sup>. فالكفاءة الإنتاجية تحظى باهتمام كبير سواء من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية أو من قبل الدولة و ذلك باعتبارها أحد الوسائل الأساسية والهامة في بناء اقتصاد الدولة وتحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها.

<sup>2</sup> - نفس المرجع سابق. ص 41.

<sup>3</sup> - محمد خليل فياض . قياس الكفاءة الإنتاجية لعنصر العمل .مجلة البحوث الاقتصادية. المجلد الرابع. العدد الأول. ربيع 1992م مركز البحوث الاقتصادية. بنغازي. الجماهيرية العظمى. ص 109.

<sup>4</sup> - نفس المرجع السابق ص 110.



إدارة الوحدة الاقتصادية باعتبارها المسئول الأول واستغلال مواردها تسعي دائماً إلى استخدام الموارد المتاحة لها أفضل استخدام ممكن، وهذا يتطلب الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية إلى أفضل المستويات. وتستخدم إدارة الوحدة الاقتصادية عدة وسائل وأساليب رقابية لتحقيق هذا الهدف منها الموازنة التخطيطية و التكاليف المعيارية و دراسة الزمن والحركة وأساليب الرقابة على الجودة بالإضافة إلى برامج تدريب العاملين لرفع كفاءة أدائهم، وبذلك يتضح لنا بأن نظام الرقابة الداخلية تخطى مفهومه التقليدي والذي كان مقتصرًا على مجرد حماية أصول المنشأة و ضمان دقة البيانات المحاسبية ليشمل في مفهومه الحديث الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية، وهذا يمثل تطوراً لنظام الرقابة الداخلية ليواكب حركة التطور في الحياة الاقتصادية.

4- تشجيع الالتزام بما تقضي به السياسات الإدارية المرسومة:

فنظام الرقابة الداخلية السليم يوفر أساساً قوياً للالتزام أفراد الوحدة الاقتصادية بالسياسات الإدارية المرسومة والإجراءات الموضوعية بما يوفره من أدوات ووسائل رقابية تمكن الإدارة من متابعة أعمال الوحدة الاقتصادية بصورة مستمرة، ومتابعة مدى الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة، وتنفيذ الإجراءات الموضوعية. وتحقيق هذا الهدف يزداد اتساع نطاق الرقابة الداخلية ليشمل كافة أوجه نشاط الوحدة الاقتصادية المحاسبية والإدارية.

### ثالثاً: الحاجة إلى نظام للرقابة الداخلية:

بالإضافة إلى الأهداف التي يحققها نظام الرقابة الداخلية هناك عدة أسباب أخرى دعت الحاجة إلى نظام للرقابة الداخلية نذكر منها:

1- انفصال الملكية عن الإدارة:

من أهم الأسباب التي دعت إلى ضرورة تبني نظام للرقابة الداخلية كبر حجم المشروعات وتعدد عملياتها وتعقدتها إلى درجة أصبح معها الملاك عاجزين عن إدارتها ومراقبة أعمالها مباشرة، الأمر الذي أدى إلى إسناد هذه المهمة إلى مديرين متخصصين لهم القدرة على تسيير أعمال الوحدة الاقتصادية و السير بها نحو تحقيق أهدافها.

2- تفويض السلطات و تحديد المسؤوليات:

باستمرار الحياة الاقتصادية في التطور تزداد المشاريع اتساعاً في أعمالها وتعقيداً في عملياتها، الأمر الذي عجزت معه الإدارة علي القيام بكافة مهامها، مما اضطرها إلى التنازل عن بعض سلطاتها و تفويضها إلى إدارات وأقسام مختلفة و من تم تحديد المسؤوليات المقابلة لهذه السلطات المفوضة، و بذلك بدأت الإدارة تفقد الصلة الشخصية بينها وبين تسيير الأعمال ومراقبتها و هنا انبثقت حاجتها إلى نظام للرقابة الداخلية يمكنها من تقليص المسافة التي تفصل بينها وبين تنفيذ الأعمال و تسييرها نحو تحقيق الهدف و ذلك من خلال تتبع استغلال السلطات المفوضة و المسؤوليات المحددة من خلال ما يوفره نظام الرقابة الداخلية من وسائل و أدوات رقابية فعالة<sup>5</sup>.

<sup>5</sup> - أمين السيد احمد لطفي - تخطيط عملية المراجعة - دار النهضة العربية. القاهرة 1994م ص127

### 3- تطور إجراءات المراجعة:

إن تطور إجراءات المراجعة يعتبر أيضاً من الأسباب التي دعت إلى وجود نظام للرقابة الداخلية. فعندما كانت المنشآت صغيرة الحجم، كانت المراجعة شاملة وتفصيلية، إلا أنه مع كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها أصبح من الصعب عملياً القيام بالمراجعة الشاملة لعمليات المنشأة، نظراً لما تحتاجه هذه المراجعة من وقت وجهد كبيرين ومن هنا ظهرت المراجعة الاختيارية لعمليات المنشأة، حيث يقوم المراجع باختيار عينات من عمليات المنشأة ومراجعتها للحصول على أدلة وقرائن إثبات لإبداء رأيه حول مدى سلامة القوائم المالية في تمثيل الوضع المالي للمنشأة، ويعتمد حجم العينة على مدى سلامة ومتانة الرقابة الداخلية.

### 4- إشراف الدولة:

“إن إشراف الدولة على المشروعات والمنشآت التي لها مساس بمصالح والمرافق العامة للدولة نتج عنه تعدد هيئات الرقابة الحكومية كديوان الرقابة المالية. فقد أصبح إلزاماً على المنشآت أن تمد هذه الهيئات الرقابية المختلفة بالتقارير والبيانات المطلوبة وفي المواعيد المحددة، وحتى تطمئن الإدارة إلى الوفاء بالتزامها تجاه الهيئات من حيث دقة البيانات التي تقدمها لها، زادت عنايتها بأنظمة الرقابة الداخلية”<sup>6</sup>.

### رابعاً: مقومات الرقابة الداخلية:

يتوقف نجاح وفعالية نظام الرقابة الداخلية في أي منشأة على عدة مقومات أساسية وضرورية لخلق نظام سليم للرقابة الداخلية وبذلك فإن أي قصور في أحد هذه المقومات يؤثر في نظام الرقابة الداخلية وفي تحقيق أهدافه تأثيراً سلبياً، وعليه فإن توفر هذه المقومات بالشكل السليم يعتبر أمراً ضرورياً لتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه بشكل سليم. وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من الكتاب والهيئات المتخصصة قد عدد المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية والتي لا بد من توفرها لضمان نظام سليم للرقابة الداخلية مهما اختلف نشاط المنشأة. غير أنه من الملاحظ أن معظم الكتابات إن لم تكن كلها تدور حول المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية والتي أوردها معهد المحاسبين الأمريكي والمتمثلة فيما يلي:

أ- وجود خطة تنظيمية تحقق توزيعاً سليماً للاختصاصات والمسؤوليات:

إن عملية التنظيم تبدأ بتوصيف الأنشطة المختلفة ووضعها في مجموعات متجانسة تكلف للقيام بها إدارات أو أقسام، ويكون هناك مسؤول عن كل منها و يسأل أمام مستوى إداري أعلى منه في الخريطة التنظيمية. فعملية توزيع الاختصاصات وتحديد المسؤوليات محددة والاختصاصات موزعة بدقة وبوضوح كلما كان من السهل إحكام الرقابة على أنشطة المنشأة وتتبعها بسهولة.

ب - وجود نظام ملائم لتوزيع السلطات وخطوات التسجيل الدفترية، بحيث تتحقق الرقابة المحاسبية السليمة على الأصول والخصوم:

وتجدر الإشارة في البداية إلى أن “تحديد المسؤوليات والاختصاصات دون وجود السلطة المناسبة لأداء هذه المسؤوليات

<sup>6</sup> - عبد الرزاق محمد عثمان - أصول التدقيق والرقابة الداخلية مرجع سابق. ص 38

والاختصاصات يحد من كفاءة أداء الأعمال، بالإضافة إلى انشغال الإدارة العليا بالأمر الروتينية والهامة على حد سواء، فإن تفويض الإدارة العليا بقدر من السلطات بما يسمح على الأقل بأداء الأعمال الروتينية، يؤدي إلى تفرغ الإدارة العليا لوظيفة اتخاذ القرارات الإستراتيجية. ويفضل أن يكون لدى الشركة دليل تنظيمي مطبوع توضح به مسؤوليات وسلطات المستويات الإدارية المختلفة ويكون مرشداً لجميع المختصين"<sup>7</sup>.

ج - وجود نظام سليم لخطوات العمل للقيام بالوظائف وتأدية الواجبات المقررة للإدارات التي يحددها التنظيم: لأحكام الرقابة الداخلية لا بد من توضيح لخطوات العمل للقيام بالوظائف وتأدية الواجبات المقررة للإدارات التي يحددها التنظيم وهذا يتطلب تحديد اختصاصات ومسؤوليات كل إدارة و تحديد الخطوات التي يتم عن طريقها تنفيذ الأعمال الموكلة لكل إدارة وتقسيم العمل بين الموظفين في الإدارة الواحدة بحث لا يقوم موظف واحد بإنجاز عملية بأكملها.

د - تواجد الكفاءات المناسبة من العاملين التي تتناسب مع مسؤوليات العمل: "لا ريب أن العامل البشري في أي مجال له المكانة الأولى في تسيير أي نظام. ومن المتعارف عليه أن وجود مجموعة من العاملين مدربة وذات كفاءة عالية هو أساس للرقابة الداخلية السليمة، فبدون العاملين المدربين الحريصين على أداء أعمالهم وكذلك هؤلاء الملتزمين بسياسة وتعليمات إدارة المشروع، لا يمكن أن نحصل على نظام جيد للرقابة الداخلية"<sup>8</sup>. "ولا يمكن لنظام ما بذاته أن يكون أفضل من الأفراد الذين يقومون بإدارته، ونتيجة لذلك فإن العناصر الأخرى لنظام الرقابة الداخلية مهما كانت درجة الاهتمام بها، تظل بحاجة ماسة لأن تعتمد على موارد بشرية مؤهلة وقادرة على تنفيذ تلك العناصر ووضعها موضع التطبيق"<sup>9</sup>.

### خامساً: الأساليب والوسائل المستخدمة لفحص ودراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية:

"يقصد بدراسة نظام الرقابة الداخلية التعرف على عناصره وإجراءاته وتفهم أهدافه العامة والتفصيلية، ويقصد بتقييم النظام تحديد مدى التزام العاملين بتطبيقه وتقدير نواحي الضعف والقوة فيه"<sup>10</sup>.

أ- الأساليب والوسائل المستخدمة لدراسة نظام الرقابة الداخلية:

هناك عدة طرق يمكن استخدامها لدراسة نظام الرقابة الداخلية نذكر منها:

7 - محمد توفيق محمد- أصول المراجعة "الأصول العملية والممارسة العلمية" مرجع سابق ص 102  
8 - عبد الفتاح محمد الصحن- وكمال خليفة أبو زيد- المراجعة علماً وعملاً- مرجع سابق ص 170  
9 - طارق الساطي- الرقابة المالية الحكومية نظم الرقابة الداخلية- مجلة الرقابة العدد الثاني. 1992م ص 6  
10 - وجدي شركس الإطار و الأساسيات في المراجعة منشورات ذات السلاسل- الكويت 1987 ص 1231

1- الدورات: وتتضمن هذه الطريقة تقسيم أنشطة تقسيم المنشأة إلى مجموعات بحيث تتضمن كل مجموعة عمليات وحسابات ذات علاقة وثيقة، وتسمى كل مجموعة دورة. "وفي هذا الخصوص أصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين من خلال أحد لجانه المجموعات الآتية للعمليات والحسابات التي تربطها علاقة معينة وذلك تسهيلاً لعملية تقويم نظم الرقابة الداخلية.

\* دورة الإيرادات

\* دورة المصروفات

\* دورة الإنتاج

\* دورة التمويل

\* دورة التقارير المنشورة"<sup>11</sup>.

2- وحدات النشاط: هي عبارة عن طريقة لتجزئة نظام الرقابة الداخلية لغرض دراسته وتقويمه ولكن تختلف عن الطريقة الأولى في أنها تتخذ تجميع العمليات والحسابات والإجراءات المختلفة والمتعلقة بمركز نشاط أو وظيفة إدارية أو قسم من أقسام الشركة أساساً لعملية تجزئة نظرية الرقابة الداخلية، وإن كل مجموعة خاصة بمركز نشاط معين أو وظيفة إدارية أو قسم من أقسام الشركة تسمى وحدة نشاط. ومن المعروف أن الأنشطة أو الوظائف الإدارية أو الأقسام الشائعة منها ما يلي:

\* المشتريات

\* المخازن

\* الإنتاج

\* المبيعات

\* الشؤون الإدارية

\* الشؤون المالية"<sup>12</sup>.

3- بنود القوائم المالية: قد يتخذ بعض المراجعين من هذه الطريقة أساساً لدراسة وتقويم نظم الرقابة الداخلية، ففي هذه الطريقة يتخذ المراجع بنود القوائم المالية بتصنيفاتها أساساً لعملية التقويم والتي سيقوم بها لنظام الرقابة الداخلية، فيقوم المراجع وفقاً لهذه الطريقة بتجزئة نظام الرقابة الداخلية على أساس بنود القوائم المالية وتصنيفاتها المختلفة.

ب - تقويم نظام الرقابة الداخلية:

بعد أن يختار المراجع الطريقة التي سيتم على أساسها تجزئة وتنظيم مكونات نظام الرقابة الداخلية يقوم بعملية التقويم ذاتها وذلك باستخدام إحدى وسائل التقويم المختلفة. وفيما يلي شرح مختصر لهذه الوسائل.

11

- إدريس عبد السلام الشتوي- المراجعة "معايير وإجراءات" الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان- مصراتة- الجماهيرية العظمى. 1400 و1991م ص58.

12

- نفس المرجع السابق ص61

## 1- الاستبيان:

تعتبر قائمة الاستبيان من أهم الأدوات المستخدمة لدراسة وتقويم نظم الرقابة الداخلية وذلك لميزتها بسهولة التطبيق ومرونة الأسئلة بما يضمن إبراز معظم خصائص نظام الرقابة الداخلية. وتعد هذه القائمة بطريقة فنية، بحيث تتضمن الأسئلة التي تحملها على الأسس السليمة لما يجب أن تكون عليه الرقابة لداخلية و تكون إجاباتها محددة بنعم أو لا. وتمثل الإجابة السلبية ضعفاً محتملاً في أسلوب الرقابة الداخلية.

## 2- التقرير الوصفي "الدراسة التقريرية أو الوصفية للرقابة الداخلية":

تعتبر هذه الطريقة ملائمة بالنسبة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم حيث يكون نظام الرقابة الداخلية محدداً، وفي حالة استخدام هذا الأسلوب للتقويم فإنّ التقرير الوصفي لنظام الرقابة الداخلية يشتمل على جميع الإجراءات المستخدمة في المنشأة بالنسبة لكل عملية من العمليات، مع وصف حلقات الرقابة وتدفق المستندات، فيقوم المراجع بوصف إجراءات الرقابة المتبعة في المنشأة عن طريق شرح تدفق البيانات وخطوط سير المستندات بكل عملية من العمليات وتحديد مراكز السلطة والمسئولية، ونتيجة لهذا الوصف يستطيع المراجع تحديد نقاط الضعف في النظام. ويعاب على هذه الطريقة "الصعوبة في تتبع الشرح المطول لنظام الرقابة الداخلية و صعوبة التأكد من تغطية جميع جوانب نظام الرقابة الداخلية في ذلك التقرير"<sup>13</sup>.

## 3- دراسة الخرائط التنظيمية:

"يمكن تعريف خريطة التدفق بأنها رسم بياني تستخدم فيها الرموز لتمثيل المستندات ومسار تدفقها داخل التنظيم"<sup>14</sup>. فهي توضح تدفق البيانات وخطوط السلطة وحدود المسؤولية لكل عملية من عمليات المنشأة من خلال الشكل المتمثل في خريطة التدفق، وتعتبر خرائط التدفق التنظيمية طريقة جيدة لدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية حيث أنها تمثل صورة بيانية يستطيع المراجع من خلالها التعرف وبسرعة على العناصر المفقودة في نظام الرقابة الداخلية، والتي تمثل عنصراً أساسياً له تأثيره على فعالية النظام، وغيابها يمثل ضعفاً في نظام الرقابة الداخلية.

وعند إعداد المراجع لخريطة التدفق، يجب عليه قبل ذلك الحصول على جميع المعلومات المتعلقة بالنظام والحصول كذلك على نسخ من جميع النماذج والمستندات والتقارير المستخدمة في النظام. "فخريطة التدفق ما هي إلا تعتبر شكلي لنظام أو مجموعة من العمليات المتتالية ويتم تصميمها لوصف تدفق العمل لمجموعة من العمليات المترابطة"<sup>15</sup>.

<sup>13</sup> - خالد أمين عبد الله- علم تدقيق الحسابات- عمان الأردن-1986م ص138.

<sup>14</sup> - محمد سمير الصبان و آخرون- الرقابة والمراجعة الداخلية "مدخل نظري تطبيقي"-الدار الجامعية- الإسكندرية 1996م ص75.

<sup>15</sup> - وليم توماس-أمرسون هنكي- المراجعة بين النظرية والتطبيق.ص390.

”إن مجرد وجود نظام للرقابة الداخلية في أي شركة لا يعني بالضرورة أن هذا النظام مطبق فعلاً في العمليات والأنشطة المختلفة، ولذا فعلى المراجع إجراء الاختبارات اللازمة بغية التأكد من أن المعلومات التي حصل عليها عن طريق الاستبيان أو خرائط النظم أو التقارير تتفق مع المتبع فعلاً والمطبق عملياً، ولتنفيذ ذلك على المراجع اختيار عينات من العمليات المختلفة وتتبعها عملياً من بدايتها إلى نهايتها من الناحية الإجرائية“<sup>16</sup>.

فقد يقوم المراجع بإجراء اختبارات الالتزام بالإجراءات على بعض العمليات الرقابية و ذلك من خلال مراقبة أو ملاحظة نشاط العاملين بالمؤسسة للتأكد من وجود إجراءات الرقابة المقررة كما هو الحال في اختبار الفصل بين وظائف التصديق بالدفاتر وحياسة الأصول وأما العمليات التي يكون لها مسار مراجعة مدعم بدليل مستندي فيتم اختبارها من خلال أخذ عينات من كل نوع أنواع هذه العمليات و تتبعها في النظام.

### سادساً: نتائج الدراسة:

يستنتج الباحث من خلال ما تقدم من عرض و دراسة ما يلي:

- \* تأتي الحاجة إلى وجود نظام للرقابة الداخلية لضمان مستوى معقول الثقة وإعطاء صورة واضحة ودقيقة عن صحة البيانات المالية و تأكيدات معقولة عن تنفيذ النظام المالي والمحاسبي في المؤسسة.
- \* إن وجود نظام رقابة داخلية يلزم الإدارة العليا وجميع العاملين في المنشأة بالتقيد بالقوانين والأنظمة واللوائح والتشريعات التي تحكم أعمال هذه المنشأة.
- \* إن كفاءة وجود نظام للرقابة الداخلية يعطى الإدارة الفرصة المناسبة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أية تجاوزات واكتشاف أية مخلفات قد تحدث داخل جسم النظام ويحد من فرص الأخطاء المقصودة والغير مقصودة.
- \* تعتبر الرقابة الداخلية ركناً أساسياً في الإدارة العلمية الحديثة وذراعاً رئيسياً في الإدارة المتطورة. لذلك نمت أهمية الرقابة الداخلية نتيجة التوسع في أنشطة المنشأة وتعدد مهامها، الأمر الذي جعل فرض رقابة داخلية محكمة أمراً رئيسياً وهاماً وذلك لمساعدة الإدارة في المحافظة على أموال وممتلكات المنشأة وسلامة استخدامها.
- \* إن وجود نظام رقابة داخلية فعال وجيد يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات والتخطيط وتقييم الأداء واستغلال الموارد على الوجه الأمثل.

<sup>16</sup> - إدريس عبد السلام الشتوي- المراجعة ”معايير و إجراءات“ مرجع سابق ص171.

## إصدارات جديدة

**اهم الكتاب: تحديد التكلفة على أساس النشاط في المؤسسات المالية - كيف تدعم الإدارة على أساس**

**النشاط وتدير مواردك بفعالية**

**اسم المؤلف:** جولي مابرلي- ترجمة الدكتور/ أحمد محمد الزامل- راجع الترجمة الدكتور/ سعد بن صالح الرويتع- مركز البحوث- معهد الإدارة العامة.

**دار الإصدار:** مكتبة الملك فهد الوطنية- الرياض.

**تاريخ الإصدار:** سنة 2004م.

**نبذة عن الكتاب:** يقع الكتاب في 469 صفحة ويتناول تحديد التكلفة على أساس النشاط من خلال خبرة مؤلفه العملية بشأن قيمة حملة الأسهم والتطورات الحديثة في الأسواق المالية ويتكون من إحدى عشر فصلا، حيث يتناول الفصل الأول مقدمة عن الموضوع، وتناول الفصل الثاني استخدام المعلومات المحددة على أساس النشاط، في حين تناول الفصل الثالث فهم آليات تحديد التكلفة على أساس النشاط، بينما تناول الفصل الرابع منهج تنفيذ نظام المعلومات المحددة على أساس النشاط، وتضمن الفصل الخامس الاتفاق على الأنشطة، في حين تناول الفصل السادس تحديد مسببات التكلفة ومقاييس الأنشطة، كما تناول الفصل السابع إعداد بيانات التكاليف والإيرادات، وتناول الفصل الثامن استخدام نظام تحديد التكلفة على أساس النشاط لأغراض الإدارة الإستراتيجية للقيمة، بينما تناول الفصل التاسع استخدام نظام تحديد التكلفة على أساس النشاط لإغراض تحديد تكلفة المنتجات، في حين تضمن الفصل العاشر استخدام نظام تحديد التكلفة على أساس النشاط لأغراض تحديد ربحية العملاء وأخيرا تناول الفصل الحادي عشر استخدام نظام تحديد التكلفة على أساس النشاط لأغراض الإدارة.

**اهم الكتاب: الإدارة البيئية المتكاملة**

**اسم المؤلف:** الأستاذة الدكتورة/ سامية جلال سعد- رئيس قسم صحة البيئة- المعهد العالي للصحة العامة- جامعة الإسكندرية، مستشار وزير البيئة سابقا.

**دار الإصدار:** المنظمة العربية للتنمية الإدارية - بريد الحرية مصر الجديدة - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

**تاريخ الإصدار:** سنة 2005م.

**نبذة عن الكتاب:** تناولت الأستاذة الدكتورة مؤلفة الكتاب في صدر كتابها التعريف بالنظام، فقد أعطت فكرة موجزة عن الإدارة البيئية المتكاملة حيث ألفت الضوء على أن الإدارة البيئية المتكاملة هي نسق إدارة متكامل يتحقق من خلال التزام مستويات الإدارة العليا ومتخذي القرار التنموي والسياسي واقتناعهم الكامل بتطبيقه للوصول بالدولة إلى التنمية المستدامة لكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد وجدت الأستاذة المؤلفة أنه لكي يتم الوقوف على المعنى الصحيح لعنوان كتابها يجب عليها أن تعرض مؤلفها من خلال ثمانية أبواب رئيسية لكتابها وهي كما يلي :

الباب الأول: نظام الإدارة البيئية المتكاملة ومتطلبات النظام على مستوى الحكومات والسلطات المحلية.

الباب الثاني: الإدارة البيئية كوسيلة لتحقيق الأهداف التنموية.

الباب الثالث: تقييم الآثار البيئية في المشروعات والعائد الاقتصادي والاجتماعي من تطبيق نظم الإدارة البيئية.

الباب الرابع: تحديات إدارة الموارد الطبيعية المتاحة في العالم العربي.

الباب الخامس: تجارب بعض الدول العربية في إدارة الموارد الطبيعية.

الباب السادس: نظم الإدارة البيئية المتكاملة للمؤسسات الصناعية.

الباب السابع: متطلبات التدريب في الأجهزة الحكومية والشعبية لتنفيذ نظام الإدارة البيئية.

الباب الثامن: مجالات التعاون بين وزارة البيئة والوزارات المختلفة لتحقيق نظام الإدارة البيئية المتكاملة على المستوى الحكومي.

### **اهم الكتاب: مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**

**اهم المؤلف:** الدكتور/ هادي التميمي

**دار الإصدار:** دار وائل للطباعة والنشر- عمان- الأردن.

**تاريخ الإصدار:** سنة 2004م.

**نبذة عن الكتاب:** يقع الكتاب في 335 صفحة من الحجم المتوسط ويناقش عبر أبوابه المختلفة أهمية عملية التدقيق التي تلعب دورا مهما في الحياة الاقتصادية وتعتبر دراساتها من المواضيع المتقدمة أكاديميا. ولأجل فهم هذا الموضوع يجب الإلمام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها دوليا والقوانين والأنظمة المرعية في ذلك.

إن غرض مدقق الحسابات في تدقيق البيانات المالية والتي تشمل الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية وكذلك الإيضاحات الملحق بها والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من البيانات المالية هو لأجل بيان الرأي المستقل والمعايير حول هذه البيانات المالية. إن إعطاء هذا الرأي المستقل والمحايد يضيف قيمة لهذه البيانات المالية ويعطيها الثقة.





## نشاطات التدريب

### اللقاء التدريبي بدولة قطر حول موضوع "تدقيق أجهزة الرقابة العليا على قطاع النفط":

استكمالا لتنفيذ خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2004 عقدت المجموعة العربية بالتعاون مع ديوان المحاسبة بدولة قطر لقاء تدريبيًا في مدينة الدوحة حول موضوع "تدقيق أجهزة الرقابة العليا على قطاع النفط" خلال الفترة من 10 إلى 2005/1/19. ويهدف اللقاء إلى تنمية وتطوير مهارات المشاركين في عملية فحص الحسابات المتعلقة بقطاع النفط من خلال تعريفهم بأهمية الرقابة على قطاع النفط، وكذلك الأساليب والإجراءات المتبعة لهذا الغرض، وتدعيم ذلك بحالات عملية من تجربة الجهاز المستضيف وتجارب الأجهزة الأعضاء المشاركة في اللقاء. وقد شارك في اللقاء 33 مشاركًا يمثلون 14 جهازًا من الأجهزة الأعضاء في المجموعة وذلك كما يلي: الأردن - الإمارات - البحرين - الجزائر - السعودية - السودان - سوريا - سلطنة عمان - الكويت - ليبيا - مصر - العراق - اليمن وقطر. وقد توفرت لدى المشاركين من الأجهزة الأنفة الذكر كافة الشروط المحددة في الخطة التفصيلية للقاء، من حيث المؤهل والخبرة العلمية.

كما أشرف عليه من الناحيتين العلمية والتدريبية خبراء من ديوان المحاسبة بدولة قطر ومن خارجه، وتتوفر لديهم الخبرة المطلوبة والتخصص في موضوع اللقاء. وقد تم تنفيذ اللقاء على مدى 10 أيام بمعدل ثلاث جلسات يوميًا. وقد بدأ حفل الافتتاح بتسجيل أسماء المشاركين في اللقاء، وتوزيع الملف الخاص لكل منهم. وافتتح اللقاء بحضور عدد من الضيوف دعاهم الجهاز المستضيف لحفل الافتتاح.

ثم ألقى معالي الشيخ/ عبد الله بن سعود بن عبد العزيز آل ثاني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر كلمة رحب فيها بالحاضرين، مبيّنًا أهمية اللقاء و متمنيًا لأعماله النجاح والتوفيق، كما ألقى ممثل الأمانة العامة كلمة باسم الأمانة العامة للمجموعة العربية توجه فيها بالشكر والتقدير للديوان على استضافته هذا اللقاء مشيدًا بالجهود التي بذلها لتنفيذه. وقد تمّ تنفيذ اللقاء وفقًا للتفصيل الموضح فيما يلي:

- \* أهمية الرقابة على قطاع النفط وأهدافها.
- \* تطور صناعة النفط في قطر.
- \* خصائص الرقابة على قطاع النفط.
- \* معايير المحاسبة في قطاع النفط.
- \* أساليب ومراحل الرقابة على قطاع النفط.
- \* تخطيط المراجعة، الإشراف، فحص نظم الرقابة الداخلية، فحص تقارير المراجع الخارجي.
- \* رحلة إلى مدينة دخان (آبار النفط).
- \* مراجعة تكاليف التنقيب والحفر والتطوير.

\* مراجعة نفقات الإنتاج والتسويق.

\* تجارب الدول المشاركة في الموضوع .

\* مراجعة نفقات التكوين.

\* مراجعة المصروفات الأخرى.

\* الرقابة على الاستثمارات في القطاع النفطي.

\* تجربة دولة الكويت في هذا الخصوص.

\* مناقشة عامة.

\* زيارة مصنع رأس غاز بمدينة رأس لفان الصناعية.

\* مراجعة الحسابات الختامية وإعداد التقرير.

\* جلسة ختامية ومقترحات فنية حول موضوع اللقاء.

وقد اختتم اللقاء معالي الشيخ/ عبد الله بن سعود بن عبد العزيز آل ثاني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر بحضور ممثل الأمانة العامة للمجموعة، وذلك بتوزيع شهادات "إتمام دورة" على جميع المشاركين، ومنح شهادات التقدير التي أصدرتها الأمانة العامة للمجموعة إلى كل من معالي رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر والديوان نفسه والسيد مدير اللقاء والسادة الخبراء وإلى كل من ساهم في إنجاح اللقاء.



صورة تذكارية للمشاركين في اللقاء

## اللقاء العلمي بجمهورية مصر العربية حول موضوع "مساهمة الأجهزة العليا للرقابة في عملية الإصلاح الإداري":

تنفيذا لخطة عمل المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2005 التي اعتمدها المجلس التنفيذي في اجتماعه الخامس والثلاثين واستجابة للدعوة الكريمة الموجهة من معالي المستشار الدكتور/ جودت الملط، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، تم تنظيم لقاء علمي بمقر الجهاز المركزي خلال الفترة من 5/7 إلى 2005/5/18 حول موضوع "مساهمة الأجهزة العليا للرقابة في عملية الإصلاح الإداري".

وقد كان الهدف من تنظيمه تعريف المشاركين بأهمية الإصلاح الإداري ودور الأجهزة العليا في تنفيذ هذا الإصلاح والوقوف على الصعوبات التي تواجه هذه الأجهزة والوسائل الكفيلة بتلافيها بالإضافة إلى التعرف على تجربة الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية والأجهزة الأعضاء المشاركة.

كما شارك في هذا اللقاء (40) مشاركاً يمثلون (12) جهازاً من الأجهزة الأعضاء في المجموعة وهي أجهزة الرقابة في الدول التالية: الأردن والسعودية والإمارات والجزائر والكويت وعمان وسوريا والعراق ومصر والمغرب وليبيا واليمن.

كما أشرف عليه من الناحية العلمية عدد من الخبراء ينتمون إلى عدة وزارات ومؤسسات مصرية ويتمتعون بخبرة في مجال موضوع اللقاء. كما شارك في تنفيذه خبيران من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.

وافتح اللقاء من قبل معالي المستشار الدكتور/ جودت الملط، بحضور عدد من كبار المسؤولين، حيث ألقى كلمة رحب في مستهلها بالمشاركين في هذا اللقاء و متمنيا لهم إقامة طيبة في بلدهم الثاني مصر. كما أبرز في كلمته أهمية موضوع اللقاء، مشيراً إلى الدور المنوط بالأجهزة العليا للرقابة في عملية الإصلاح الإداري. وقد تناولت المحاضرات التي ألقاها السادة الخبراء الموضوعات التالية:

- \* التعريف بالإصلاح الإداري وأهدافه والأجهزة المعنية به.
- \* مواطن الضعف والقصور في الجهاز الإداري وأساليب إصلاحه.
- \* المتطلبات والمحاور الأساسية للإصلاح الإداري (الموارد البشرية - تكنولوجيا المعلومات - الإدارة العامة والإدارة المحلية).
- \* المتطلبات والمحاور الأساسية للإصلاح المالي (محور اقتصادي - محور موارد بشرية - موازنة البرامج والأداء وفعاليتها في الإصلاح).
- \* المتطلبات التشريعية والقانونية للإصلاح الإداري.
- \* المبادرة والاتفاقيات الدولية بشأن الإدارة الرشيدة.
- \* تحديد المتطلبات الاجتماعية والثقافية وتهيئة البيئة الاجتماعية اللازمة للإصلاح الإداري.

- \* أسس اختيار الأنشطة أو المشروعات التي تدخل في خطة الإصلاح الإداري.
- \* المهارات الإدارية والتنظيمية الواجب توفرها لتخطيط وتنفيذ برامج الإصلاح الإداري.
- \* المهارات الإدارية والتنظيمية الواجب توفرها في القائد الإداري والقائم بالإصلاح (مدير القرن 21).
- \* دور الأجهزة العليا للرقابة في تحقيق الإصلاح الإداري من خلال متابعة الأداء المالي والاقتصادي.
- \* دور الأجهزة العليا للرقابة في تحديث أساليب الإدارة في التنمية الإدارية.
- \* تجربة الجهاز المركزي للمحاسبات في عملية الإصلاح الإداري.
- \* تجارب الدول المشاركة: حيث تم تقديم تجارب الأجهزة التالية حول مساهماتها في عملية الإصلاح الإداري: الأردن والجزائر والسعودية والإمارات والكويت وسلطنة عمان واليمن وسوريا والعراق، والتي كانت مشفوعة باستفسارات من قبل المشاركين وإجابات حول مختلف الأسئلة التي طرحت.



صورة تذكارية للمشاركين في اللقاء

وخلال الجلسة الأخيرة من اللقاء، تم استعراض نتائج المناقشات التي دارت بين المشاركين وكذلك مشروع المقترحات التي تم الانتهاء إليها في ضوء هذه المناقشات. وبعد تبادل الرأي، وإدخال بعض التعديلات على المشروع المذكور، انتهى المشاركون إلى المقترحات التالية:

1- وضع استراتيجية للإصلاح الإداري تقوم بتنفيذها الجهات المعنية وتعتمد على تفعيل محاور الإصلاح ومنها محور التنمية البشرية ومحور القوانين والتشريعات ومحور تحديث الأداء الحكومي بإدخال الأنظمة الحديثة - الحكومة الإلكترونية - وان تهتم الأجهزة الرقابية بمتابعة تنفيذ ذلك، باعتبار أن التطوير هو طريق اللحاق بركب التقدم.

2- تطوير أداء الأجهزة العليا للرقابة في دولنا العربية بالتوسع في تطبيق معايير المراجعة الدولية والاهتمام بتقييم الأداء باعتباره تعبيراً عما يجب أن يكون ومؤشراً وكاشفاً لظواهر لا تظهرها المراجعة المستندية التقليدية والذي يمكن من خلاله ضبط الأداء الإداري والاقتصادي.

3- أهمية تعاون الأجهزة العليا للرقابة في الدول العربية بعقد لقاءات وتبادل الخبرات فيما بينها وبين الأجهزة الرقابية في دول العالم.

واختتم اللقاء معالي المستشار الدكتور/ جودت الملت بحضور ممثل الأمانة العامة للمجموعة وتم توزيع شهادات "حضور لقاء علمي" على جميع المشاركين ومنح "شهادات التقدير" التي أصدرتها الأمانة العامة إلى السيد/ مدير اللقاء والسادة الخبراء والمشرفين على إعداد وتنظيم هذا اللقاء من الجهاز المركزي للمحاسبات. وتجدر الإشارة إلى أن الجهاز المركزي للمحاسبات نظم برنامجاً اجتماعياً وثقافياً لفائدة المشاركين شمل زيارة بعض الأماكن الأثرية والتاريخية والسياحية.

## 📌 اللقاء التدريبي بالملكة الأردنية الهاشمية حول موضوع "تقييم أصول القطاع العام في ظل الخصخصة":

في نطاق تنفيذ خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2005 التي أقرها المجلس التنفيذي في اجتماعه الخامس والثلاثين المنعقد بالجمهورية التونسية خلال الفترة من 21 إلى 2005/2/23، وانطلاقاً من الأهداف التي أسست من أجلها المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إقامة لقاء تدريبي بعمان بالملكة الأردنية الهاشمية حول موضوع "تقييم أصول القطاع العام في ظل الخصخصة" خلال الفترة من 5/21 إلى 2005/6/1، حضره 27 مشاركاً يمثلون 11 جهازاً من أجهزة الرقابة في كل من الأردن - تونس - السعودية - ليبيا - فلسطين - سلطنة عمان - المغرب - الكويت - مصر - العراق - اليمن.

وقد كان الهدف من تنظيم هذا اللقاء تنمية الخبرة لدى المشاركين من خلال تعريفهم بأهداف وأساليب تقويم أصول القطاع العام في ظل الخصخصة وطرق وأساليب التقويم والتعرف على تجربة الجهاز المستضيف وتجارب الأجهزة المشاركة في هذا المجال.

وقد بدأ حفل افتتاح اللقاء بكلمة معالي الأستاذ/ سالم الخزاعله، رئيس ديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية رئيس المجلس التنفيذي للمجموعة رحب فيها بالحاضرين مبينا أهمية اللقاء و متمنيا لأعماله النجاح والتوفيق وإقامة طيبة للمشاركين في بلدهم الثاني الأردن.

وقد أشرف عليه من الناحيتين العلمية والعملية نخبة من الخبراء من ديوان المحاسبة الأردني ومن خارجه ممن لديهم الخبرة والتخصص في موضوع اللقاء، حيث تم تخصيص جلستين يوميا تم خلالها تدريس المادة العلمية والحالات العملية التي شملت الموضوعات التالية:

- \* التعريف بالتخصائية.
- \* المفهوم والمبررات والأهداف.
- \* التجربة الأردنية للتخصائية.
- \* مراحل تنفيذ التخصائية وإعادة الهيكلة.
- \* أساليب تنفيذ عمليات التخصائية وملاءمتها للمشاريع.
- \* إجراءات تعيين المستشارين ومراقبة أدائهم.
- \* الإصلاحات القانونية والتشريعية.
- \* التنظيم المؤسسي والقانوني.
- \* التجربة الأردنية في التخصائية.
- \* التقييم العادل للمشروعات تحت التخصائية (طريقة خصم التدفقات النقدية DCF).
- \* التقييم العادل للمشروعات (IPO/Book building price).
- \* التقييم العادل للمشروعات (القيمة الاستبدالية).
- \* حالة عملية مطحنة الجودة.
- \* حالة عملية (مراحل تخصائية شركة الاتصالات الأردنية).
- \* تمرين (تعيين ائتلاف استشاري لشركة الصوامع الأردنية).
- \* دور هيئات الرقابة والتنظيم في الإشراف على القطاعات.
- \* حالة عملية (محطة مياه الخربة السمراء).
- \* الشراكة بين القطاع العام والخاصة ووسائل مراقبتها باستخدام Boot ومثيلاتها.

\* الإعلام والتخاوية (رقابة الإعلام).

\* دور الأجهزة العليا للرقابة في الرقابة على الخصخصة.

\* قائمة بفحص متطلبات التدقيق والرقابة.

\* تجربة ديوان المحاسبة الأردني.

\* عرض تجارب الأجهزة المشاركة.

وقد اختتم اللقاء معالي الأستاذ/ سالم الخزاعله، رئيس ديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية بحضور ممثل الأمانة العامة للمجموعة وذلك بتوزيع شهادات "إتمام دورة" للمشاركين الذين اجتازوا اللقاء بنجاح وذلك وفقا للنموذج المعتمد لدى المجموعة، ومنح شهادات التقدير التي أصدرتها الأمانة العامة إلى كل من معالي الأستاذ/ سالم الخزاعله، رئيس ديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية والديوان نفسه، والسيد مدير اللقاء والسادة الخبراء المحاضرين وإلى كل من ساهم وساعد في إنجاح اللقاء.

## 📌 اللقاء التدريبي بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى حول موضوع "تقويم الأداء في قطاع الاتصالات":

في نطاق تنفيذ خطة عمل المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2005 وبدعوة كريمة من معالي الدكتور/ محمد عبد الله بيت المال، استضافت اللجنة الشعبية العامة لجهاز الرقابة المالية والفنية اللقاء التدريبي خلال الفترة من 6/4 إلى 14/6/2005 حول موضوع "تقويم الأداء في قطاع الاتصالات".

وقد كان الهدف من تنظيم هذا اللقاء تعريف المشاركين بأهمية وأهمية تقويم أداء قطاع الاتصالات وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتقويم هذا القطاع والأسس والمعايير اللازمة لتحقيق ذلك والصعوبات التي تواجه الأجهزة الرقابية في أداء مهامها والاطلاع على تجربة الأجهزة المشاركة في اللقاء.

كما شارك فيه (28) متدربا يمثلون أجهزة الرقابة في كل من الأردن والإمارات والجزائر وتونس والكويت وسوريا وعمان والعراق ومصر وليبيا والمغرب واليمن. وقد ساهم في تنفيذ اللقاء من الناحية العلمية أحد الخبراء من قطاع الاتصالات وثلاثة خبراء من الجهاز المستضيف اثنين منهم من خريجي مبادرة تنمية انتوساي، حيث تناول الجوانب التالية:

\* عرض اللقاء ومحتوياته.

\* محاضرة حول مدخل للرقابة على الأداء (الجزء الأول والمتضمن مفهوم الرقابة على الأداء - عناصر الرقابة على الأداء - مستلزمات الرقابة على الأداء).

- \* حلقة نقاش حول موضوع المحاضرة.
- \* حالة عملية حول الرقابة على الأداء (الإطار العام).
- \* محاضرة حول أساليب ومراحل تقييم الأداء في قطاع الاتصالات
- \* حلقة نقاش حول موضوع المحاضرة
- \* حالة عملية حول الرقابة على الأداء في قطاع الاتصالات.
- \* محاضرة حول الاعتبارات الأساسية التي يجب مراعاتها في تقييم أداء قطاع الاتصالات.
- \* حلقة نقاش حول موضوع المحاضرة.
- \* الاتجاهات الحديثة في الرقابة على الأداء.
- \* محاضرة حول وسائل الجهاز في متابعة وتقييم الأداء في مجال الاتصالات
- \* حلقة نقاش حول موضوع المحاضرة.
- \* الصعوبات التي تواجه الأجهزة العليا في تقييم أداء الاتصالات.
- \* زيارة لبعض شركات الاتصالات
- \* ورشة عمل حول الرقابة على أداء الاتصالات.



صورة تذكارية للمشاركين في اللقاء



- \* حلقة نقاش حول موضوع المحاضرة.
- \* عرض التجارب العملية لأجهزة الرقابة حول موضوع اللقاء.
- \* مناقشة عامة حول تجارب الأجهزة.
- \* جلسة تطبيقية حول العينات الإحصائية.
- \* تمرين عملي حول اختيار العينات الإحصائية.

واختتم اللقاء السيد/ الأمين المساعد للجنة الشعبية العامة لجهاز الرقابة المالية والفنية نيابة عن معالي الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الله بيت المال، وذلك بحضور ممثل الأمانة العامة للمجموعة السيد/ خميس الحسني وتم توزيع شهادات "اجتياز دورة تدريبية" على جميع المشاركين. كما منحت "شهادات التقدير" التي أصدرتها الأمانة العامة إلى اللجنة الشعبية العامة لجهاز الرقابة المالية والفنية والى الخبير الذي تم استقدمه من خارج الجهاز المستضيف. كما نظم الجهاز بمناسبة انعقاد هذا اللقاء برنامجا ترفيهيا وسياحيا للمشاركين من ضمنه زيارة لمدينة لبددة الأثرية.



# أخبار المجموعة

## الاجتماع الخامس والثلاثون للمجلس التنفيذي :

عقد المجلس التنفيذي للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة اجتماعه الخامس والثلاثين بفندق "إفريقيا المرادي" من 12 إلى 14 محرم 1426 هـ الموافق 21 - 23/2/2005 برئاسة معالي الأستاذ/ سالم الخزاعلة رئيس ديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية رئيس المجلس التنفيذي وحضور السيد/ محمد أشركي نيابة عن معالي الدكتور/ أحمد الميداوي الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات بالملكة المغربية النائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي ومعالي الدكتور/ عبد الله عبد الله السنفي رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية النائب الثاني لرئيس المجلس ومعالي السيدة/ فائزة الكافي الرئيسة الأولى لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية الأمينة العامة للمجموعة وحضور رؤساء الأجهزة وأعضاء وفودها في المجلس للدول التالية: الإمارات - البحرين - الجزائر - السعودية - الكويت - لبنان - ليبيا - مصر - المغرب - الأردن واليمن.



الجلسة الافتتاحية لاجتماع المجلس التنفيذي

وانتظم حفل الافتتاح بحضور عدد من كبار المسؤولين بدائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية ورؤساء هيئات الرقابة والتفقد بتونس. واستهل هذا الحفل بكلمة ألقتها معالي السيدة/ فائزة الكافي الرئيسة الأولى لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية الأمينة العامة للمجموعة، حيث رحبت في مستهلها بالوفود المشاركة في بلدهم الثاني تونس، معبرة عن اعتزاز مجموعتنا العربية بنشاطاتها المتميزة على المستويين العربي والدولي ومذكرة في هذا الخصوص بالإنجازات التي حققتها في إطار تنفيذ برامجها التدريبية والعلمية و في نطاق التعاون مع المنظمات الإقليمية ومنظمة الانتوساي. كما أشارت إلى ضرورة تكثيف العمل العربي المشترك وتطوير أساليبه وتوفير الإمكانيات المالية والبشرية اللازمة لذلك والاستفادة من مختلف التجارب على الصعيدين العربي والدولي للوصول إلى أعلى درجات الكفاءة. واختتمت كلمتها بالإشارة إلى ما يوليه سيادة الرئيس زين العابدين بن علي من حرص على توفير أفضل الظروف للمنظمات والهيئات المتخصصة التي تستضيفها تونس ومن ضمنها مجموعتنا العربية، وتقدمت بالشكر إلى عناية السيد الوزير الأول على ما قدمه من دعم مادي ومعنوي لهذا الاجتماع .

ثم ألقى معالي الأستاذ/ سالم الخزاعله كلمة توجه فيها بالشكر الجزيل إلى الجمهورية التونسية رئيسا وحكومة وشعبا على ما لقيته الوفود المشاركة من حسن الاستقبال وكرم الضيافة. كما شكر معالي السيدة/ فائزة الكافي الرئيسة الأولى لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية الأمينة العامة للمجموعة على ما تبذله من مجهودات كبيرة لتدعيم نشاطات مجموعتنا العربية وعلى ما قامت به من إعداد جيد لهذا الاجتماع، مبرزا أهمية الموضوعات التي سيتناولها والتي من شأنها أن تساعد على تطوير عمل المجموعة على الصعيدين العربي والدولي وتمنى لهذا الاجتماع كل النجاح والتوفيق. وبعد ذلك، واصل المجلس أشغاله، حيث استعرضت الأمانة العامة جدول الأعمال وناقش المجلس مختلف الموضوعات التي تضمنها وتوصل إلى ما يلي:

#### أولاً- إقرار جدول الأعمال:

بعد أن استعرض معالي رئيس المجلس التنفيذي الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، أقر المجلس كافة هذه الموضوعات.

#### ثانياً- تقرير رئيس المجلس التنفيذي عن نشاطه ونشاط المجلس منذ آخر اجتماع له:

بعد أن استعرض معالي رئيس المجلس التنفيذي تقريره عن نشاطه ونشاط المجلس منذ آخر اجتماع له، اعتمد المجلس هذا التقرير مثمنا للمجهودات التي يقوم بها معالي رئيس المجلس التنفيذي.

#### ثالثاً- تقرير الأمانة العامة عن نشاطها منذ آخر اجتماع للمجلس:

بعد أن تم استعراض التقرير الذي أعدته الأمانة العامة، وافق عليه المجلس وأكد على دور الأمانة العامة في تنفيذ أنشطة المجموعة.

#### رابعاً- تقرير لجنة التدريب والبحث العلمي:

بعد أن اطلع المجلس على المواضيع المدرجة ضمن البند الرابع المتعلق بتقرير لجنة التدريب والبحث العلمي، قرّر ما يلي:

## 1 - تنفيذ خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2004 :

بعد الاطلاع على تقرير لجنة التدريب والبحث العلمي بخصوص تنفيذ خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2004:

أ- يقدر المجلس الجهود التي بذلتها الأجهزة الأعضاء لتنفيذ هذه الخطة.

ب- أوصى بتعميم الفوائد الحاصلة من هذه اللقاءات على كافة العاملين بالأجهزة الأعضاء.

ج- اعتمد المقترحات الفنية للقاء العلمي الذي نظم بالملكة العربية السعودية حول موضوع "برامج وأدلة التدقيق لدى أجهزة الرقابة" والتي تتمثل في:

\* إعداد الأجهزة أدلة تدقيق (أدلة مراجعة) في المواضيع المشتركة والرئيسية، والاستفادة منها قدر الإمكان في الأجهزة العربية.

\* استخدام الأجهزة الأعضاء لبرامج المراجعة كتقنية لتنظيم عملية المراجعة وتطوير وتدريب موظفيها على إعداد برامج التدقيق للمساعدة على إنجاز أعمال التدقيق وأدائها بالكفاءة المطلوبة.

\* أن تقوم الأجهزة الأعضاء بتزويد الأمانة العامة للمجموعة العربية ببرامج وأدلة التدقيق المستخدمة لديها ليتم توزيعها على الأجهزة للاستفادة منها مما يحقق أهداف المجموعة في تبادل الخبرات، وأوصى بأن تقوم الأمانة العامة بأعمال التنسيق بين الأجهزة الأعضاء بهدف تبادل برامج وأدلة التدقيق المستخدمة لديها.

\* أن تسعى الأمانة العامة - قدر الإمكان - إلى إنشاء غرف للمناقشة على شبكة الإنترنت في موقع المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة يستطيع من خلالها منتسبو الأجهزة مناقشة مواضيع رقابية وتبادل الخبرات والإطلاع على تجارب الأجهزة الأخرى.

## 2 - خطة العمل لسنة 2005 في مجال التدريب والبحث العلمي:

بعد النظر في مشروع خطة العمل التفصيلية لسنة 2005 في مجال التدريب والبحث العلمي، قرر المجلس ما يلي:

أ- اعتماد خطة العمل لسنة 2005 وفق عناصرها التفصيلية.

ب- الموافقة على مقترح لجنة التدريب والبحث العلمي والمتعلق بتشكيل لجنة تقويم البحوث الخاصة بالمسابقة الثامنة من أجهزة الرقابة في كل من: المملكة الأردنية الهاشمية والملكة العربية السعودية ودولة قطر والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وجمهورية مصر العربية.

ج- مواصلة العمل بالأسلوب الخاص بتقويم بحوث المسابقة الذي اعتمده المجلس التنفيذي في اجتماعه الثلاثين المنعقد بالملكة العربية السعودية.

د- مراعاة التخصص في مواضيع البحث عند تعيين أعضاء لجنة التقويم.

هـ - تكليف الأمانة العامة بإعادة تقييم هذا الأسلوب وتقديم مذكرة إلى لجنة التدريب والبحث العلمي في اجتماعها القادم لدراستها وعرض ما تتوصل إليه على المجلس التنفيذي.

### 3 - نتائج أعمال لجنة الأدلة والمصطلحات في اجتماعها الثالث عشر:

بعد الاطلاع على التوصيات الصادرة عن لجنة التدريب والبحث العلمي بخصوص نتائج أعمال لجنة الأدلة والمصطلحات في اجتماعها الثالث عشر، قرر المجلس ما يلي:

أ- أن يتم تجميع الأجزاء المتعلقة بدليل الرقابة المالية بالتنسيق بين رئيس اللجنة والأمانة العامة للمجموعة.

ب- تتولى الأمانة العامة توزيع هذا الدليل وكذلك دليل التدريب على جميع الأجهزة الأعضاء لإبداء ملاحظاتها حولها وموافاة رئيس اللجنة بها لعرضها على لجنة الأدلة والمصطلحات في اجتماعها القادم لدراستها ووضع هذين الدليلين في صيغتهما النهائية، على أن تعطى الأولوية لدليل الرقابة المالية.

ج- نظرا لما أبداه أعضاء لجنة التدريب والبحث العلمي من ملاحظات حول القائمة رقم (10) ومشروع القائمة رقم (11) من المصطلحات الرقابية وخاصة فيما يتعلق بالترجمة، وافق المجلس على أن تعيد لجنة الأدلة والمصطلحات النظر في هاتين القائمتين في ضوء ما تبديه الأجهزة الأعضاء فيهما من ملاحظات ووضعهما في صيغتهما النهائية، على أن تعرض اللجنة نتائج الأعمال السالفة الذكر على لجنة التدريب والبحث العلمي في اجتماعها القادم.

### 4 - حول تطوير مجلة "الرقابة المالية":

درس المجلس المقترحات المقدمة إليه من لجنة التدريب والبحث العلمي بخصوص تطوير مجلة الرقابة المالية من حيث تسميتها الحالية ومحتواها، وقرر ما يلي:

أ- الإبقاء على الاسم الحالي للمجلة لكونه أصبح اسم شهرة للمجلة على الصعيدين العربي والدولي.

ب- إحالة المقترحات المقدمة من الأجهزة الأعضاء والمتعلقة بمضمون المجلة إلى لجنة شؤون المجلة في اجتماعها القادم لدراستها وأخذ ما تراه مناسبا في الاعتبار عند إعدادها للمواد العلمية الخاصة بالأعداد القادمة من المجلة.

### 5 - البرنامج التدريبي المقترح تنظيمه بالتعاون مع مبادرة تنمية انتوساي حول موضوع "الرقابة على البيانات والنظم المالية الإلكترونية" وتحديث الخطة العملية الخاصة بالأعداد القادمة من المجموعة:

بعد دراسة المقترح المقدم إليه من لجنة التدريب والبحث العلمي والمتعلق بإدراج اللقاءات التدريبية الثلاثة التي تضمنها برنامج عمل المجموعة للسنوات 2005 - 2007 حول موضوع "الرقابة على البيانات والنظم المالية الإلكترونية" في شكل برنامج تدريبي متكامل يتم تنظيمه بالتعاون مع مبادرة تنمية انتوساي.

أ- تنظيم اللقاء التدريبي حول "الرقابة على البيانات والنظم المالية الإلكترونية" المزمع تنفيذه خلال سنة 2005 بسلطنة عمان وفق ما تضمنته خطة العمل التفصيلية للمجموعة لسنة 2005.

ب- الموافقة على تنظيم البرنامج التدريبي بالتعاون مع مبادرة تنمية انتوساي حول موضوع "الرقابة على البيانات المالية الإلكترونية". ويأخذ هذا البرنامج في الاعتبار اللقاءين المزمع تنفيذهما خلال سنتي 2006 و2007 بدولتي قطر والكويت حول "الرقابة على البيانات المالية الإلكترونية".

ج- تشكيل فريق من الخبراء المتخصصين في مجال الرقابة على البيانات والنظم المالية الإلكترونية من أجهزة الرقابة في كل من قطر والكويت وسلطنة عمان ومصر والسعودية بالإضافة إلى ممثل عن الأمانة العامة وذلك بهدف الإعداد الفني والمادي لهذا البرنامج بالتنسيق مع مبادرة تنمية انتوساي.

د- تولي الأمانة العامة التنسيق مع مبادرة تنمية انتوساي بخصوص الإجراءات المتعلقة بتنفيذ البرنامج المذكور.

هـ- الموافقة على تحديث الخطة العملية للمجموعة وتكليف الفريق المكلف بتنفيذ ومتابعة الخطة المذكورة، بهذه المهمة بعد إعادة تشكيله بالتنسيق بين الأمين العام للمجموعة ورئيس المجلس التنفيذي.

## 6 - نتائج ندوة سلطنة عمان حول المنهجية الحديثة للتدريب:

بعد الاطلاع على نتائج التقييم الذي قامت به لجنة التدريب والبحث العلمي للندوة التي نظمت خلال الفترة من 4 الى 12/8/2004 بسلطنة عمان بالتعاون بين المجموعة ومبادرة تنمية انتوساي حول موضوع " المنهجية الحديثة للتدريب " والتي خصصت لفائدة مسؤولي التدريب بالأجهزة العليا للرقابة، أوصى المجلس بأن يتم تفعيل التدريب على مستوى الأجهزة العربية وعلى مستوى المجموعة:

على مستوى الجهاز الأعلى للرقابة:

- \* تطوير ودعم إدارات التدريب والعمل على إنشاء مثل هذه الإدارات في حالة عدم وجودها مع ضرورة إبراز أهمية التدريب ودوره في تطوير العمل الرقابي ورفع جودته ونوعيته.
- \* وضع خطة استراتيجية للتدريب واضحة المعالم وفق المنهجية الحديثة للتدريب.
- \* إعداد قاعدة بيانات متكاملة تساعد في عمليات التدريب والتخطيط لها.
- \* إعداد الكوادر التدريبية والفنية اللازمة للتدريب مع الاعتماد على أخصائيي وخبراء التدريب في تنفيذ العملية التدريبية.
- \* وضع دليل عملي للتدريب يبين إجراءات وأسس وقواعد تحديد الاحتياجات التدريبية واختيار البرامج والمدربين والمشاركين بطريقة سليمة.

على مستوى المجموعة العربية:

- \* وضع خطة استراتيجية للتدريب على مستوى المجموعة: وتوكل هذه المهمة إلى فريق العمل المكلف بمتابعة وتنفيذ الخطة العملية للمجموعة بعد إعادة تشكيله.
- \* وضع الآلية اللازمة لتطبيق المنهجية الحديثة للتدريب مع الاستعانة والاستفادة من خبراء التدريب.
- \* الاتصال بالمنظمات الإقليمية والدولية وخاصة الرقابية منها لبحث سبل التعاون معها وخاصة في مجال التدريب والدعم العلمي والمالي وإعداد أخصائيي التدريب.

خامسا- موازنة المجموعة ومدى ملاءمتها للحاجيات الحالية والمستقبلية:

بعد دراسة المذكرة التي أعدتها الأمانة العامة بخصوص مدى ملاءمة موازنة المجموعة لحاجياتها الحالية والمستقبلية قرّر المجلس:

أ- الموافقة على استخدام الأمانة العامة في نهاية سنة 2004 لجزء من حساب الاحتياطي للمجموعة في حدود 40.000 دولار بصفة مؤقتة ويستخدم في تسوية العجز الحاصل في عام 2004 ويرحل الباقي منه لمواجهة النفقات الضرورية لسنة 2005 وخاصة في مجال التدريب. ويتم تنزيل هذا المبلغ بحساب احتياطي المجموعة متى توفرت السيولة اللازمة لذلك.

ب- التأكيد على عدم استخدام الاحتياطي إلا في الحالات الضرورية، وبعد موافقة المجلس التنفيذي.

ج- دعوة الأمانة العامة إلى تعميق النظر في المسائل المالية للمجموعة بما يُمكن من تشخيص الوضع ومن تقديم مقترحات عملية لتجاوز الصعوبات الحالية.

سادسا- اعتماد الموازنة التقديرية لسنة 2005:

نظر المجلس في مشروع الموازنة التقديرية لسنة 2005 المقدم إليه من الأمانة العامة. وبعد النظر في المشروع الذي تقدمت به الأمانة العامة في صيغته المعدلة حسب طلب المجلس، قرر المجلس المصادقة على موازنة المجموعة لسنة 2005 بابا بابا.

سابعا- الخطوات والإجراءات التي يمكن للمجموعة القيام بها تمشيا مع التوجهات والأهداف المعتمدة من قبل منظمة انتوساي في نطاق مخططها الاستراتيجي:

بعد الاطلاع على المذكرة التي أعدتها الأمانة العامة والمتعلقة بالخطوات والإجراءات التي يمكن للمجموعة القيام بها تمشيا مع التوجهات والأهداف المعتمدة من قبل منظمة انتوساي في نطاق مخططها الاستراتيجي الذي اعتمده في مؤتمرها الثامن عشر، قرر المجلس تشكيل فريق من أجهزة الرقابة في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى والمملكة المغربية والأمانة العامة، بهدف إعداد تصور متكامل في شكل مخطط استراتيجي للمجموعة ينطلق من الأهداف التي أقرتها منظمة انتوساي. ويعرض هذا الفريق نتائج أعماله على المجلس التنفيذي لاعتمادها ومن ثم رفعها إلى الجمعية العامة للبت فيها خلال دورتها القادمة.

ثامنا- إمكانية وضع آلية لتعزيز تواجد الأجهزة العربية في اللجان المنبثقة عن منظمة انتوساي:

بعد الاستماع إلى التقرير الموجز الذي قدمه معالي رئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية عما قام به الديوان في إطار تمثيله للمجموعة العربية في المجلس التنفيذي لمنظمة انتوساي. وبعد الاطلاع على المذكرة التي أعدتها الأمانة العامة حول إمكانية وضع آلية لتعزيز تواجد الأجهزة العربية في اللجان المنبثقة عن منظمة انتوساي.

وبعد المناقشة وتبادل الرأي، قرر المجلس ما يلي:

أ- حث الأجهزة العربية على المشاركة في مختلف اللجان المنبثقة عن منظمة انتوساي.

ب- موافاة الأمانة العامة من قبل الأجهزة الأعضاء بالمعطيات المتعلقة بمشاركتها في نشاط مختلف اللجان ومجموعات العمل التابعة لمنظمة انتوساي.

ج- إعداد الأجهزة الأعضاء تقارير عن مساهماتها في أعمال هذه اللجان وموافاة الأمانة العامة بها لعرضها على المجلس التنفيذي في اجتماعاته ضمن بند يكون قارا بجدول أعماله.

د- تكليف الأمانة العامة إعداد تصور استراتيجي حول مشاركة الأجهزة العربية في مختلف اللجان المنبثقة عن منظمة انتوساي وذلك بناء على استبيان يوجه إلى الأجهزة الأعضاء في المجموعة.

#### تاسعا- تدعيم استخدام اللغة العربية :

بعد الاطلاع على المذكرة التي أعدتها الأمانة العامة بخصوص تدعيم استخدام اللغة العربية في الاجتماعات التي تعقدها منظمة انتوساي ولجانها، أوصى المجلس بما يلي :

أ- أن تقوم الأجهزة العربية بإرفاق الترجمة الإنكليزية للبحوث والدراسات التي تعدها باللغة العربية في نطاق مؤتمرات الانتوساي وذلك حتى تتمكن الأجهزة الأجنبية من الاستفادة منها .

ب- أن تقوم الأجهزة الأعضاء بالمساهمة في مراجعة الترجمة العربية للوثائق التي تعدها منظمة انتوساي .

ج- أن تتولى الأمانة العامة للمجموعة التنسيق بين الأمانة العامة لمنظمة انتوساي والأجهزة الأعضاء التي تعبر عن رغبتها في القيام بعملية الترجمة.

#### عاشرا- التعاون مع مبادرة تنمية انتوساي :

اطلع المجلس على المذكرة التي أعدتها الأمانة العامة بخصوص الموضوع وأكد على ضرورة تدعيم التعاون القائم بين المجموعة العربية ومبادرة تنمية انتوساي خلال السنوات القادمة باعتبار ما يحققه هذا التعاون من فوائد للمجموعة العربية، لاسيما في مجال التدريب وتأهيل المدربين. كما أوصى بما يلي :

أ- تفويض الأمين العام إمكانية دعوة ممثل عن مبادرة تنمية انتوساي لحضور اجتماعات لجنة التدريب والبحث العلمي في الموضوعات المتعلقة بالتدريب وتأهيل المدربين.

ب- تتولى الأمانة العامة مهمة متابعة إجراءات تنفيذ الدورة التي اقترحتها مبادرة تنمية انتوساي سنة 2006 حول موضوع "الرقابة على البيئة".

#### حادي عشر- التعاون مع منظمة الاوروساي :

بعد الاطلاع على المذكرة التي أعدتها الأمانة العامة بخصوص التعاون مع منظمة أوروساي، قرر المجلس ما يلي :

أ- الموافقة على التعاون بين المجموعة ومنظمة أوروساي.

ب- استطلاع الأمانة العامة آراء الأجهزة الأعضاء حول مجالات هذا التعاون.



ج- تكوين فريق عمل حول تكنولوجيا المعلومات من أجهزة الرقابة في كل من سلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية مع فتح إمكانية المشاركة لبقية الأجهزة.

د- الموافقة على تلبية الدعوة الموجهة إلى الأمانة العامة من رئيس الجهاز الألماني لحضور المؤتمر القادم لهذه المنظمة.

ثاني عشر- مشاركة المجموعة في لجنة مكافحة غسيل الأموال المنبثقة عن منظمة الانتوساي:

بعد أن اطلع المجلس على مذكرة الأمانة العامة والاستماع إلى التوضيحات التي قدمها معالي المستشار الدكتور/ جودت الملط، بخصوص عدم إمكانية مشاركة الجهاز المركزي للمحاسبات في الاجتماع القادم للجنة مكافحة غسيل الأموال المنبثقة عن منظمة الانتوساي الذي سيعقد في البيرو، باعتباره يمثل المجموعة في هذه اللجنة وحيث أن الأجهزة الأعضاء اعتذرت عن إمكانية المشاركة في هذا الاجتماع، نيابة عن الجهاز المذكور، قرر المجلس أن توجه الأمانة العامة رسالة حول اعتذار الجهاز المصري عن حضور اجتماع اللجنة المذكورة.

ثالث عشر- التعاون مع البنك الدولي:

بعد استعراض مذكرة الأمانة العامة بخصوص التعاون مع البنك الدولي، وبعد مناقشة هذا الموضوع في مختلف جوانبه، قرر المجلس ما يلي:

أ- أن تقوم الأمانة العامة بإستمزاج آراء الأجهزة الأعضاء حول إمكانية الاستفادة من هذا البنك و من المؤسسات المالية الأخرى.

ب- إعداد الأمانة العامة تصورا في ضوء الإجابات التي ترد إليها من الأجهزة وتوافي به البنك المذكور والمؤسسات الأخرى لإفادتها بمقترحاتها بشأنها.

رابع عشر- تحديد مكان وموعد كل من اجتماع لجنة التدريب والبحث العلمي والمجلس التنفيذي القادمين:

بعد أن استعرض المجلس مذكرة الأمانة العامة بهذا الخصوص، قرر ما يلي:

أ- قبول الدعوة الكريمة الموجهة من معالي المستشار الدكتور/ جودت الملط، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية لاستضافة الاجتماع القادم للجنة التدريب والبحث العلمي.

ب- قبول الدعوة الكريمة الموجهة من معالي الأستاذ/ براك خالد المرزوق، رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت لاستضافة الاجتماع القادم للمجلس التنفيذي.

ج- يعقد المجلس اجتماعه القادم خلال أواخر شهر نوفمبر أو النصف الأول من شهر ديسمبر 2005.

وفي نهاية الاجتماع، رفع المجلس التنفيذي برقية إلى فخامة رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي ضمنها مشاعر الامتنان والعرفان إلى سيادته على ما حظيت به الوفود المشاركة في الاجتماع من طيب الوفادة وكرم الضيافة، متمنيا لتونس ولشعبها مزيدا من التقدم والرقي والازدهار.

## مشاركة الأمانة العامة في المؤتمر السادس لمنظمة الأوروساي:

عملا بقرار المجلس التنفيذي في اجتماعه الخامس والثلاثين وتلبية للدعوة الموجهة إلى الأمانة العامة من رئيس الجهاز الألماني لحضور مؤتمر منظمة الأوروساي في دورته العادية السادسة حضرت معالي الأمانة العامة للمجموعة هذا المؤتمر الذي عقدته المنظمة المذكورة بمدينة بون بألمانيا في الفترة من 5/30 إلى 2005/6/2.

حيث ألفت معالي السيدة/ فائزة الكافي الرئيسة الأولى لدائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية، الأمانة العامة للمجموعة العربية أمام الجمعية العامة لهذه المنظمة كلمة بينت فيها الأهمية التي يكتسبها التعاون بين المنظمين العربية والأوروبية باعتباره تكريسا للأهداف التي يحملها المخطط الاستراتيجي لمنظمة الأنتوساي ومؤكدة على ضرورة العمل على تفعيل هذا التعاون بصفة ثابتة وتدريبية مع الحرص على ضمان تنوعه وشموليته من خلال وضع برامج سنوية تتضمن الاتصالات والزيارات التي يمكن تبادلها بين الأجهزة العربية والأوروبية والمواضيع الفنية الهامة وذات الأولوية. والتي يمكن دراستها في إطار دورات تدريبية أو علمية مشتركة بين المنظمين. كما يمكن أن يتضمن هذا البرنامج بنودا أخرى حول كيفية تبادل الخبرات والمستجدات في مجال المعايير المهنية والمنهجيات الرقابية. كما تم التذكير خلال هذه الكلمة بالدور المتميز والريادي الذي أصبحت تضطلع به بعض الأجهزة العربية داخل منظومة الانتوساي.



صورة تذكارية للمشاركين في المؤتمر السادس لمنظمة الأوروساي

وتوجهت معالي الأمانة العامة للمجموعة بالشكر إلى كل من ساهم في إرساء دعائم هذا التعاون وخاصة منهم رئيسا الجهازين الروسي والألماني. وإثر ذلك صادقت الجمعية العامة بالإجماع على مقترح التعاون بين المنظمين العربية والأوروبية وأوكلت إلى الهيئة المديرية لهذه المنظمة النظر في صيغ تنفيذه. وخلال الجلسة التي عقدتها هذه الهيئة في نهاية المؤتمر، قررت تنظيم لقاء علمي مشترك مرة كل سنتين على أن يكون اللقاء الأول في دولة عربية واللقاء الثاني في دولة أوروبية.

كما تم تفويض السيدة ساسكية ستيفلين، رئيسة الجهاز الهولندي، لبلورة موضوع اللقاء الأول - الذي سيكون حول مسألة تتعلق بالبيئة - وتقديم مقترحات بخصوص جوانب التعاون الأخرى.

# أخبار الأجهزة الأعضاء

## دائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية:

### تقديم التقرير السنوي للدائرة:

رفعت السيدة فائزة الكافي الرئيسة الأولى لدائرة المحاسبات يوم الخميس 16 يونيو 2005 إلى سيادة رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي التقرير السنوي التاسع عشر لدائرة المحاسبات المتضمن لنتائج أعمالها الرقابية خلال سنة 2004. كما رفعت إلى سيادته التقرير السنوي السادس عشر لدائرة الزجر المالي والتقرير عن غلق ميزانية الدولة لسنة 2003. وقد أولى رئيس الدولة اهتمامه بالمجهودات المبذولة من قبل دائرة المحاسبات لتجسيم اللامحورية في تنظيمها الهيكلي وللانصهار في مجتمع الحداثة من خلال الانفتاح على عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتطوير القدرات الرقابية بما يتماشى والمواصفات الدولية. وأكد رئيس الدولة على الارتقاء بمنهج الرقابة بما يمكن الدائرة من الإسهام الفاعل في تقييم أداء المؤسسات العمومية ومعاودة مجهود الدولة للرفع من مستوى النجاعة والمردودية في جميع مجالات التصرف.



استقبال سيادة زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية للسيدة/ فائزة الكافي الرئيسة الأولى لدائرة المحاسبات

### استضافة عدد من رؤساء أجهزة الرقابة بدول صديقة:

في إطار التعاون الثنائي وتبادل الخبرات في مجالات الاختصاص استضافت دائرة المحاسبات بدعوة من رئيستها الأولى السيدة فائزة الكافي رؤساء أجهزة الرقابة بعدد من الدول صديقة:

\* السيد "دافيد ولكر" رئيس مكتب الرقابة العامة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال يومي 21 و22 مارس 2005. وتولى السيد "دافيد ولكر" إلقاء محاضرة مشفوعة بحوار حول موضوع "المخطط الاستراتيجي الجديد للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة".

\* السيد "سارغاي ستيباتشين" رئيس الهيئة العليا للرقابة المالية بجمهورية روسيا الفيدرالية على رأس وفد يضم خمسة أعضاء من الهيئة وذلك خلال الفترة من 3 إلى 6 أبريل 2005.

وكانت زيارة الوفد الصيني مناسبة لإمضاء اتفاق شراكة بين الهيئة العليا للرقابة المالية بجمهورية روسيا الفيدرالية ودائرة المحاسبات ينصّ بالخصوص على تبادل المعلومات والوثائق حول أنشطة الهيكلين وتشخيص مشاريع البحث والتدقيق فضلا عن التنظيم المشترك للملتقيات والندوات حول الرقابة المالية وتبادل الوفود بين البلدين.

\* السيد "فيليب سوقان" الرئيس الأول لدائرة المحاسبات الفرنسية خلال يومي 15 و16 أبريل 2005.

وكانت هذه الزيارة مناسبة التقى خلالها السيد الرئيس الأول لدائرة المحاسبات الفرنسية بقضاة دائرة المحاسبات وبعدها كبير من إدارات مختلف هيكل الرقابة وممثلين عن الهيئات الدستورية والجمعيات المهنية وألقى محاضرة مشفوعة بنقاش حول موضوع "قاضي دائرة المحاسبات أمام تحديات القرن الحادي والعشرين".

وكان للسيدة فائزة الكافي الرئيسة الأولى لدائرة المحاسبات وضيوفها لقاءات مع السيد الوزير الأول تمّ خلالها استعراض مجالات التعاون بين أجهزة الرقابة والبحث في السبل الكفيلة بمزيد تدعيم هذا التعاون.

كما كان للسيدة الرئيسة الأولى والسيد رئيس الهيئة العليا للرقابة المالية بجمهورية روسيا الفيدرالية لقاء مع السيد رئيس مجلس النواب أعرب خلاله الضيف الروسي عن تطلعه إلى مزيد تدعيم العلاقات بين جهازي الرقابة خدمة للمصالح المشتركة.

#### ✦ تنظيم ورشة عمل مغاربية:

نظمت دائرة المحاسبات أيام 23 و24 و25 مايو 2005 ورشة عمل مغاربية ساهمت في إعدادها المنظمة الألمانية للتعاون الفني حول موضوع "الميزانية أداة مساءلة لتحسين التصرف". وشارك في هذه الورشة عدد من أعضاء المجالس النيابية ووزارات المالية والأجهزة الرقابية ببلدان اتحاد المغرب العربي.

### ✍ اللجنة الشعبية العامة لجهاز الرقابة المالية والفنية بالجمهورية العربية الليبية

#### الشعبية الاشتراكية العظمى:

✶ حضر الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الله بيت المال أمين اللجنة الشعبية العامة لجهاز الرقابة المالية والفنية باعتباره رئيساً للمجلس التنفيذي للمنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة الاجتماع التأسيسي للمجموعة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة الناطقة باللغة الإنجليزية وهي مجموعة فرعية منبثقة عن المنظمة الأم خلال الفترة من 14 إلى 16/4/2005 بجنوب إفريقيا،

وقد تم خلال هذا الاجتماع التوقيع على النظام الأساسي للمجموعة، كما تم على هامش هذا الاجتماع لقاء تشاوري بين رئيس المجلس التنفيذي للافروسي، والأمين العام، وأعضاء المجموعة الإفريقية الناطقة بالإنجليزية، بالإضافة إلى رئيس جهاز الرقابة في ساحل العاج، لمناقشة التعديلات التي سيتم إجراؤها على النظام الأساسي للمنظمة وضمان حضور كامل أعضاء المنظمة في اجتماع الجمعية العامة للافروسي الذي سيعقد في ساحل العاج في شهر يوليو 2005.

▲ حضر الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الله بيت المال رئيس المجلس التنفيذي للافروسي خلال الفترة بين 18-2005/4/22، ندوة حول مراجعة الحكومة الإلكترونية التي عقدت بمدينة فيينا بالنمسا، حيث تناولت هذه الندوة أساليب ونظم مراجعة أداء العمل التنفيذي في ظل أساليب التشغيل الإلكتروني وقد قدم شرحاً وافياً حول التجربة الليبية في هذا المجال.

▲ عقد خلال الفترة من 5/29 إلى 2005/6/2 اجتماع المنظمة الأوربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بمدينة بون بألمانيا وقد حضر الأخ/ رئيس المجلس التنفيذي للافروسي هذه الاجتماعات ممثلاً عن الافروسي وقد كان الموضوع الفني للمؤتمر يدور حول مراجعة الإيرادات العامة، وتمخض الاجتماع عن بيان حول هذا الموضوع سمي ببيان بون.

▲ عقد بمدينة طرابلس خلال الفترة من 8-2005/4/10 المؤتمر العام الثالث لأعضاء لجنة تنسيق المغرب العربي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بحضور رؤساء الأجهزة العليا للرقابة في كل من موريتانيا، الجزائر، تونس، المغرب، الجماهيرية العظمى، وبعد النقاش وعلى مدى ثلاثة أيام توصل الحاضرون إلى القرارات التالية:



صورة تذكارية للوفود المشاركة في الاجتماع الثالث للجنة التنسيق

المغاربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

- \* عقد اجتماع سنوي لرؤساء الأجهزة الأعضاء تحت اسم لجنة المتابعة للتباحث وتنسيق الأعمال الموكلة للجنة.
- \* الموافقة على عقد المؤتمر العام للجنة كل ثلاث سنوات بحضور رؤساء الأجهزة الأعضاء في اللجنة.
- \* اعتماد شعار رسمي للجنة.
- \* اقتراح عقد اجتماع لمسؤولي التدريب في كل جهاز لوضع إستراتيجية شاملة للتدريب والتطوير.
- \* الموافقة على تنفيذ دورة تدريبية بالمملكة المغربية خلال سنة 2005 حول موضوع رقابة الأداء ودور الأجهزة العليا للرقابة تعقد بالمملكة المغربية.
- \* اعتماد الميزانية التقديرية للجنة للسنوات (2005-2006-2007).
- \* الموافقة على إنشاء موقع إلكتروني للجنة وذلك لتبادل الخبرات بين الأجهزة الأعضاء.

▲ شارك الدكتور/ أحمد محمد عويدات الأمين المساعد باللجنة الشعبية العامة لجهاز الرقابة المالية والفنية في المنتدى العالمي الرابع لمكافحة الفساد والذي يجمع كل سنتين أكثر من (100) دولة، وعقد هذه السنة بمدينة برازيليا بجمهورية البرازيل الاتحادية خلال الفترة من 7-10/6/2005 وقد تضمن المنتدى عددا من ورشات العمل وحلقات النقاش واجتماعا وزاريا حول موضوع اللقاء.

## ✍ ديوان المحاسبة بدولة الكويت:

- في إطار مساهمة الديوان في أنشطة المنظمة الدولية لهيئات الرقابة المالية العليا (الانتوساي) تم ما يلي:
- ✓ زيارة مدقق عام النرويج رئيس هيئة مبادرة تنمية الانتوساي IDI ووفد مرافق له لديوان المحاسبة للإطلاع على تجربة دولة الكويت في مجال العمل الرقابي وعلاقة ديوان المحاسبة بالسلطة التشريعية وبحث أوجه التعاون بين الجهازين وتنميته وذلك خلال الفترة من 4-6/2/2005.
- ✓ المشاركة في الندوة الدولية التي أقيمت بالتعاون ما بين الانتوساي وهيئة الأمم المتحدة حول موضوع "دور الأجهزة العليا في مراقبة الحكومات إلكترونية" في فيينا بالنمسا خلال الفترة 18-22/4/2005.
- ✓ المشاركة في الاجتماع الرابع عشر للجنة الدائمة للانتوساي لتدقيق تقنية المعلومات EDP الذي عقد في مملكة بوتان (آسيا) خلال الفترة من 27-29/4/2005.
- ✓ زيارة وفد رسمي برئاسة رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت لمكتب المراجع العام النرويجي وهيئة مبادرة تنمية الانتوساي للإطلاع على تجربتهما وأنظمة العمل المطبقة لديهما وذلك خلال الفترة من 19-21/5/2005.
- في إطار مساهمة الديوان في أنشطة المنظمة الآسيوية لهيئات الرقابة المالية العليا (الاسوساي) تم مايلي:

- ✓ المشاركة في البرنامج التدريبي حول موضوع "التدريب الشامل العالمي في أعمال الحسابات ITP" والذي عقده جهاز الرقابة الأعلى في باكستان بـلاهور خلال الفترة من 2005/3/12-2/8.
- ✓ المشاركة في اجتماع مجموعة عمل الأسوساي للتدقيق البيئي والحلقة الدراسية عن الرقابة البيئية حول الموضوعين "التدقيق البيئي على المياه" و"التدقيق البيئي على تنوع الأحياء" والتي عقدت في الصين خلال الفترة من 2005/3/31-28.
- في إطار أنشطة دواوين المحاسبة والمراقبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي تتم في إطار الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية تم ما يلي:
- ✓ المشاركة في القسم الثاني من برنامج "إعداد المدرب" حول موضوع "ورشة عمل تصميم وإعداد البرامج التدريبية" الذي عقد في أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 2005/1/6-2004/12/25.
- ✓ استضاف الاجتماع الثاني عشر للجنة التدريب والتطوير للعاملين بدواوين المراقبة والمحاسبة بدول المجلس يومي 8 و9/2/2005.
- ✓ المشاركة في الاجتماع الأول للفريق الفني الذي يقوم بدراسة مشروع قواعد الرقابة للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة الذي عقد في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون في الرياض بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2005/3/30-28.
- ✓ زيارة وفد رسمي برئاسة رئيس ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة لديوان المحاسبة للإطلاع على تجربة الديوان في مجال العمل الرقابي وأوجه التعاون بين الجهازين في مختلف المجالات وذلك خلال الفترة من 2005/4/20-17.



زيارة السيد/ رئيس ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة  
لديوان المحاسبة بدولة الكويت

✓ زيارة وفود رسمية من ديوان المحاسبة بدولة الكويت إلى أجهزة الرقابة في كل من البحرين وقطر والإمارات والسعودية للإطلاع على تجاربها في مجال العمل الرقابي وتوطيد أواصر التعاون بين الأجهزة وذلك خلال النصف الأول منذ عام 2005. مشاركات متنوعة:

✓ المشاركة في لجنة الرقابة على أعمال المنظمة العربية للتنمية الإدارية التي عقدت في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من 2005/2/24-21.

✓ المشاركة في الحلقة النقاشية التي نظمتها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بالتعاون مع كلية جون إف كينيدي لشؤون الحكم بجامعة هارفرد حول موضوع "Management of Public Sector Projects and Facilities" في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 2005/5/20-15.

✓ تم إصدار العدد الأول من مجلة الرقابة الصادرة عن ديوان المحاسبة، وهي تضم العديد من المواضيع الرقابية والمحاسبية والإدارية ذات العلاقة بعمل الديوان بالإضافة إلى أبواب أخرى متنوعة، والجدير بالذكر أن مجلة الرقابة ستصدر أربع مرات سنوياً.

### ✍ ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية:

✓ رأس معالي الأستاذ/أسامة بن جعفر فقيه رئيس ديوان المراقبة العامة وفد المملكة لحضور الاجتماع الأول للجنة الشؤون الإدارية والمالية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "إنتوساي" الذي عقد في مدينة فيينا بالنمسا خلال الفترة من 5-8 ذو الحجة 1425هـ الموافق من 16-19 يناير 2005م. وقد رأس معاليه اجتماع اللجنة باعتبار الديوان يشغل منصب النائب الثاني لرئيس مجلس محافظي المنظمة ورئيس لجنة الشؤون الإدارية والمالية للمنظمة.

✓ رأس معالي الأستاذ/أسامة بن جعفر فقيه رئيس ديوان المراقبة العامة وفد المملكة للاجتماع الاستثنائي (53) للمجلس التنفيذي للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إنتوساي الذي عقد في بودابست بالمجر خلال الفترة من 7-8/2/1426هـ الموافق 17-18/3/2005م، وخصص لمتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمنظمة ودراسة توصيات اللجنة المالية والإدارية بهذا الخصوص.

✓ نظم ديوان المراقبة العامة في المملكة العربية السعودية المرحلة الثالثة من برنامج (تدريب المدرب: تصميم وإعداد البرامج التدريبية وتقنيات التدريب) لعدد من المدربين من منسوبي دواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعاون مع مبادرة تنمية الأنتوساي الدولي (IDI) خلال الفترة من 2/23 إلى 4/3/1426هـ الموافق من 2 إلى 13/4/2005م، وذلك لتنمية قدراتهم ومهاراتهم التدريبية وإعداد كوادر تدريبية مؤهلة من داخل هذه الدواوين. وتم في نهاية البرنامج منح دبلوم (IDI) في التدريب للمتدربين الذين تخرجوا من البرنامج الذي عقد على ثلاث مراحل لمدة (7) أسابيع.



✓ أقام ديوان المراقبة العامة ندوته السنوية لهذا العام بتاريخ 14/3/1426هـ الموافق 2005/4/23م وهي بعنوان (سبل تعزيز التعاون مع الجهات المشمولة برقابة الديوان). وقد حضرها عدد من أصحاب المعالي الوزراء ومدير عام معهد الإدارة العامة إضافة إلى المسؤولين عن الإدارات المالية والحسابات في الوزارات والمؤسسات العامة والشركات المشمولة برقابة الديوان، وقد شاركت في فعاليات هذه الندوة بأوراق عمل إلى جانب الديوان كل من وزارة المالية ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وجامعة الملك سعود والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وبعض المهنيين والأكاديميين.

✓ شارك ديوان المراقبة العامة في المؤتمر الدولي الذي نظمه مجلس الرقابة المالية بإندونيسيا لتدارس كفاية وفعالية وسائل الرقابة على أموال التبرعات والمعونات المقدمة من عدد من الدول المانحة ومؤسسات التنمية الدولية للمتضررين من كارثة الزلزال والمد البحري (تسونامي) الذي ضرب أجزاء من إندونيسيا وبعض دول شرق آسيا، والذي عقد خلال الفترة من 16-18/3/1426هـ الموافق 2005/4/27-25م بمدينة جاكرتا. وقد مثل الديوان في هذا المؤتمر سعادة الأستاذ/عبد الرحمن بن محمد العقيل نائب رئيس الديوان المساعد للرقابة على الأداء.

✓ بناء على موافقة صاحب المعالي رئيس الديوان شارك عدد من منسوبي الدواوين في العديد من الدورات التدريبية داخل وخارج المملكة، وقد كانت الدورات في كل من المجالات التالية:

\* (المحاسبة، المراجعة، الزكاة والضريبة، الأنظمة التجارية) التي تعدها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.  
\* (اللغة الإنجليزية) التي عقدها المعهد المصرفي.

\* (الرقابة على البيئة باستخدام الحاسب الآلي) الذي عقدها مركز التدريب الدولي في الهند.

\* (الرقابة على المؤسسات العامة والرقابة على الأموال المعلقة) الذي عقدها مركز التدريب الدولي في الهند.

\* برنامج (التدريب الدولي في مجال تدقيق الأداء) الذي عقده معهد التدريب على المحاسبة والتدقيق في باكستان.

✓ في إطار التعاون الفني بين ديوان المراقبة العامة وجهاز الرقابة المالية بالهند يزور الديوان مجموعة من خبراء الجهاز الهندي لعقد عدة اجتماعات تشاورية بالديوان لبحث الموضوعات التالية:

\* مناقشة تحديث وتطوير مواد التدريب التي ينفذها الديوان لمنتسبيه.

\* مناقشة إعداد دليل رقابة تقنية المعلومات باستخدام نظام كويت.

\* مناقشة إعداد دليل حول نظام إدارة رقابة الجودة.

كما يتضمن التعاون تنفيذ خمسة برامج تدريبية من قبل خبراء الجهاز الهندي لمنتسبي الديوان وهي:

\* تدريب شامل حول رقابة الأداء لجميع منسوبي الديوان.

\* تدريب شامل حول الرقابة على تقنية المعلومات.

\* تدريب المشرفين وتعريفهم بالمعايير الدولية الحالية وبأفضل التطبيقات المعمول بها في مجال رقابة الأداء.

\* التدريب على إدارة المخاطر في التخطيط الرقابي.

\* التدريب على نظام إدارة الجودة الرقابية.

## ✍ الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية:

✓ برعاية فخامة الأخ/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية انعقد اللقاء السنوي الرابع عشر لقيادات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة تحت شعار "من أجل التطوير والتحسين المستمرين لأداء الجهاز" خلال الفترة من 28 إلى 2005/3/30م وقد ناقش اللقاء العديد من المحاور المتعلقة بتطوير أداء الجهاز وتفعيل مخرجاته.

✓ أصدر الدكتور/عبد الله عبد الله السنفي رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة القرار رقم 24 لسنة 2005م بشأن إصدار مجلة فصلية تسمى "مجلة الرقابة" متخصصة في مجال مهنة المراجعة والمحاسبة، تهدف المجلة إلى إثراء معارف مراجعي الجهاز بالأفكار والخبرات والدراسات والبحوث المهنية المتعلقة بالرقابة المالية علميا وعمليا. بالإضافة إلى إبراز دور ومهام الجهاز لدى الجهات الخاضعة لرقابته مما يساعد على تقوية دور الجهاز في أداء مهامه الرقابية. وقد صدر العدد (صفر) من المجلة في مايو 2005م كعدد خاص بمناسبة العيد الوطني الخامس عشر للوحدة اليمنية الخالدة.

✓ شارك الدكتور/ عبد الله عبد الله السنفي رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في أعمال المؤتمر العالمي السادس لإعادة هندسة وإدارة الدولة الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع حكومة الجمهورية الكورية الذي عقد في سيئول خلال الفترة من 24 إلى 27 مايو 2005م. وقد شارك الجهاز بورقة عمل بعنوان "المراجعة من أجل التغيير الاجتماعي" وعلى هامش المؤتمر، إلتقى رئيس الجهاز بالعديد من رؤساء أجهزة ودواوين الرقابة العليا المشاركين في المؤتمر.

✓ شارك وفد من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في ورشة العمل التي عقدت في القاهرة تحت عنوان "تعزيز حكم القانون في الدول العربية - تحديث النيابات العامة" خلال الفترة من 17 إلى 18 مايو 2005م وذلك في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وبمشاركة ممثلي الدول المانحة والمنظمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة.

✓ شارك وفد من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في ورشة العمل الخاصة "بإدارة نظام رقابة الجودة" الذي عقد في عاصمة الفلبين مانيلا خلال الفترة من 18 إلى 19 أبريل 2005م التي نظمتها سكرتارية الآسوساي وقد خرجت الورشة بمسودة دليل إدارة نظام رقابة الجودة.

✓ شارك وفد من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في اجتماعات لجنة الانتوساي لمراجعة الدين العام التي عقدت في العاصمة البلغارية (صوفيا) خلال الفترة من 1 إلى 2 يونيو 2005م وتجدر الإشارة إلى أن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عضو منتخب في اللجنة التي تضم عددا من أجهزة الرقابة العليا من مختلف دول العالم. وتقع على مسؤولية اللجنة إعداد أدلة عمل موحدة في مجال (مراجعة عناصر الدين العام) قابلة للتطبيق في كافة أجهزة الرقابة المالية العليا.

✓ شارك وفد من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في اجتماعات لجنة الانتوساي لمراجعة الدين العام التي عقدت في العاصمة البلغارية (صوفيا) خلال الفترة من 1 إلى 2 يونيو 2005م وتجدر الإشارة إلى أن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عضو منتخب في اللجنة التي تضم عددا من أجهزة الرقابة العليا من مختلف دول العالم. وتقع على مسؤولية اللجنة إعداد أدلة عمل موحدة في مجال (مراجعة عناصر الدين العام) قابلة للتطبيق في كافة أجهزة الرقابة المالية العليا.

## ✍ الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية :

في شهر أبريل عام 2005 ألقى معالي المستشار الدكتور/ جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بيانا بمجلس الشعب عن الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة عن السنة المالية 2003/2002.

### ✦ في مجال تطوير العمل الرقابي "الحكومة الإلكترونية":

في 15/1/2005 تم توقيع الخطة التنفيذية لمشروعات السنة الثانية من بروتوكولات التعاون الموقع بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والجهاز المركزي للمحاسبات بشأن التطوير والتحديث التكنولوجي للجهاز، وقد قام بالتوقيع من جانب الجهاز معالي المستشار الدكتور/ جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ومن جانب وزارة الاتصالات معالي الدكتور/ طارق كامل وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وذلك في احتفال أقيم بقاعة الاجتماعات الكبرى بمبنى الجهاز المركزي للمحاسبات، هذا وكان قد سبق خلال شهر يونيو 2004 افتتاح مركز تكنولوجيا المعلومات ويتكون من ثلاث قاعات مجهزة بأحدث أجهزة الحاسب الآلي وتتسع لتدريب عدد 150 متدرب في آن واحد.

### ✦ في مجال التدريب:

تحت رعاية معالي المستشار الدكتور/ جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات المصري وفي إطار تفعيل دوره في تحقيق التعاون وتبادل الخبرات والمعرفة مع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالدول العربية، قام الجهاز بتنظيم أربعة برامج تدريبية لنحو مائة عضو من أعضاء ديوان الرقابة المالية بجمهورية العراق خلال الفترة من 4/2 إلى 27/4/2005 وذلك في الموضوعات التالية:

أ- الرقابة على البيئة.

ب- تدقيق الغش والاحتيال.

ج- تدقيق العقود والاعتمادات المستندية.

د- إدارة المحفوظات والوثائق وأرشفتها إلكترونياً.

### ✦ في مجال الاجتماعات الإقليمية والدولية:

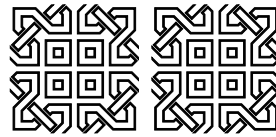
1- وافق معالي المستشار الدكتور/ جودت الملط رئيس الجهاز على إيفاد الأستاذة/ هنادي السيد حامد مراقب بالجهاز المركزي للمحاسبات لتمثيل الجهاز في الاجتماع الرابع للجنة المحفزة التابعة لمجموعة عمل الانتوساي لمراجعة البيئة الذي تم عقده في براغ- جمهورية التشيك خلال الفترة من 4-7 أبريل 2005، كمثل اللجنة الفرعية لشؤون المراجعة البيئية للمجموعة العربية. هذا وقد حضر الاجتماع المشار إليه 43 مشاركا يمثلون الأجهزة العليا للرقابة المختلفة.

2- وافق معالي المستشار الدكتور/ جودت الملط رئيس الجهاز على إيفاد الأستاذ/ هاني حسين مراقب بالجهاز المركزي للمحاسبات لحضور الاجتماع الذي عقد بالجمهورية التونسية يومي 15-16 أبريل 2005، لإعداد البرنامج التدريبي المقرر إقامته بالتعاون بين مبادرة تنمية الانتوساي (IDI) والمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

3- افتتح معالي المستشار الدكتور/ جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ورئيس اللجنة الفرعية الإقليمية لشؤون المراجعة البيئية يوم السبت الموافق لـ 21/5/2005 الاجتماع الرابع للجنة وقد شارك في هذا اللقاء عدد 15 مشاركا من الأجهزة الرقابية يمثلون عدد 8 دول عربية: الكويت، السعودية، الأردن، ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر ومصر. وتأتي أهمية عقد هذا الاجتماع لتمثيل دور أجهزة الرقابة العليا في مجال الرقابة على البيئة حيث أصبحت حماية البيئة من أهم معايير تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية على حدّ السواء.

#### ✦ في مجال التعاون مع أجهزة الرقابة العربية:

قام وفد من ديوان المحاسبة بالأردن برئاسة عطوفة السيد/ مصطفى البراري أمين عام الديوان وعضوية كل من السيد/ ممدوح العوران مدير مديرية الرقابة على قطاع المال والاقتصاد والسيد/ وليد الرحاحلة مدير مديرية الرقابة على قطاع الحكم المحلي بزيارة الجهاز المركزي للمحاسبات المصري في الفترة من 27/2 إلى 4/3/2005 للإطلاع على تجربته في مجال الرقابة على النقابات المهنية والجمعيات الخيرية والهيئات التطوعية ومتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء لقطاعات الخدمات العامة وقطاعات الاقتصاد والإنتاج السلمي والإدارات المحلية.



## شروط ومعايير النشر في مجلة "الرقابة المالية"

### أ- شروط النشر:

- 1- أن تقدم البحوث والمقالات مطبوعة أو مكتوبة بلغة عربية سليمة وأسلوب واضح.
- 2- أن يتم التقيد في إعداد البحوث والمقالات بأصول وقواعد البحث العلمي المتعارف عليها سواء من حيث الشكل كإعداد خطة للدراسة تبدأ بمقدمة تبين الهدف من إثارة الموضوع وأهميته ومنهج البحث وتقسيمه ثم الانتقال إلى صلب الموضوع وجوهره والإنتهاء بخاتمة للموضوع، أو من حيث المضمون كعرض الموضوع وتحديد أهدافه بدقة ووضوح واستعراض عناصره بعمق وموضوعية.
- 3- أن يتم توثيق المصادر بدقة وأمانة سواء أكانت نصوصا حرفية أو عرضا لأفكار آخرين مصوغة بلغة الكاتب، ويتم ذلك بالنسبة للكتب والبحوث بوضع رقم في نهاية الاقتباس يقابله رقم في صفحة الهوامش يتم بعده تدوين مصدر الاقتباس بشكل دقيق وكامل بحيث يتضمن اسم المؤلف وعنوان المرجع واسم الناشر ومكان وسنة النشر ورقم الصفحة أو الصفحات. كما يتم الالتزام أيضا بقواعد وأصول التوثيق المتعارف عليها بالنسبة للمجلات والدوريات والقوانين والأنظمة والوثائق الرسمية والأعمال غير المنشورة. وكذلك يتم في نهاية البحث أو المقالة إعداد قائمة المراجع بحيث توضع المراجع العربية أولا تليها المراجع الأجنبية.
- 4- أن يكون معدّ البحث أو المقالة من العاملين في الأجهزة الأعضاء في المجموعة، ويجوز للجنة المجلة قبول نشر المقالات والبحوث المقدمة من غير العاملين في تلك الأجهزة على أن لا يتجاوز ذلك ثلث المقالات المنشورة في المجلة.
- 5- أن يرفق المقال المترجم بالنص الأصلي باللغة المترجم منها مع ذكر اسم المؤلف والمصدر المنشور به النص الأصلي.
- 6- أن تكون المادة معدّة خصيصا للنشر في المجلة.
- 7- ألا يتجاوز عدد صفحات المقالة أو البحث (10) صفحات وألا يقل عن (3) صفحات وتتضمن الصفحة الواحدة ما بين 25 و28 سطرا والسطر الواحد ما بين 12 و15 كلمة.

### ب- موضوعات النشر:

يشترط أن تتعلق البحوث والمقالات (الأصلية منها أو المترجمة) بالجوانب العلمية والتطبيقية في مجالات العمل الرقابي وأن تتناول بوجه خاص أدلة وبرامج ومناهج العمل والمجالات المستحدثة فيه التي من شأنها المساهمة في زيادة قدرات العاملين في أجهزتنا الرقابية وتحسين مستوى أدائهم وهو ما يساعد على تطوير العمل الرقابي العربي.

### ج- ملاحظات عامة:

- 1- المواد المرسلة إلى المجلة لا ترد لأصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
- 2- لا يحق الاعتراض على عدم نشر ما يرسل للمجلة.
- 3- للجنة المجلة الحق في اختيار ما تراه مناسبا للنشر وإجراء التعديلات بما يتلاءم وضرورات النشر.
- 4- تعبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء كاتبها.
- 5- تخصص مكافأة مالية لمعد المقال أو البحث سواء أكان محررا أم مترجما وذلك في ضوء الضوابط والشروط المحددة من قبل المجلس التنفيذي للمجموعة العربية.

# مجلة

## "الرقابة المالية"

مجلة دورية تصدرها المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مرتين في السنة (يونيو وديسمبر) وتعنى بنشر البحوث والدراسات المحررة أصلا باللغة العربية أو المترجمة من اللغات الأجنبية وتعالج المواضيع المتعلقة بالرقابة المالية والمحاسبة. كما تتضمن أبوابا ثابتة مثل أخبار الأجهزة الأعضاء في المجموعة ونشاطات التدريب والبحث العلمي والمصطلحات الرقابية. وتوزع المجلة مجانا على جميع الأجهزة الأعضاء في المجموعة وعلى المنظمات والهيئات التي لها نشاطات مماثلة لنشاطاتها أو التي تبادلها الإهداء بمنشوراتها. ويمكن لغير هذه الجهات الحصول على المجلة بالاشتراك وذلك باستيفاء القسيمة المرفقة وإرسالها إلى الأمانة العامة للمجموعة مرفوقة بما يفيد تحويل قيمة الاشتراك التي تبلغ أربعة دولارات للسنة الواحدة إلى حساب المجموعة.

هاتف: 71 75 36 82

فاكس: 71 76 78 68

المجموعة العربية للأجهزة العليا

للرقابة المالية والمحاسبة

## مجلة "الرقابة المالية"

الأمانة العامة مجلة دورية متخصصة في الرقابة المالية والمحاسبة

54 ، شارع بلال، المنزه السادس

1004 - تونس

### قسمة اشتراك

اسم المشترك: .....

العنوان: .....

عدد النسخ المطلوبة: ( ) سنة الاشتراك:

مرفق طيه إعلام بتحويل بنكي بتاريخ / / بمبلغ ( ) دولارا

أمريكا باسم "المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة" (ARABOSAI) - حساب رقم

715102817/3 بنك تونس العربي الدولي (BIAT)، 70 - 72 شارع الحبيب بورقيبة - تونس 1080

قيمة الاشتراك السنوي (لعدددين): أربعة دولارات أمريكية التاريخ والتوقيع

## قائمة الأجهزة الأعضاء في المجموعة العربية وعناوينها

- 1- ديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية، ص. ب. 950334 - عمان - الهاتف: (00962 6 5503333) - الفاكس: (00962 6 5503319) - العنوان الإلكتروني: [www.audit-bureau.gov.jo](http://www.audit-bureau.gov.jo) - البريد الإلكتروني: [audit.b@nic.net.jo](mailto:audit.b@nic.net.jo)
- 2- ديوان المحاسبة بالإمارات العربية المتحدة، ص. ب. 3320-أبو ظبي - الهاتف: (00971 26448800) - الفاكس: (00971 26448688) - العنوان الإلكتروني: [www.saiuae.gov.ae](http://www.saiuae.gov.ae) - البريد الإلكتروني: [saiuae@emirates.net.ae](mailto:saiuae@emirates.net.ae)
- 3- ديوان الرقابة المالية بمملكة البحرين، ص. ب. 18222 - النامة - الهاتف: (00973 272728) - الفاكس: (00973 262624) - البريد الإلكتروني: [bhbaluchia@yahoo.com](mailto:bhbaluchia@yahoo.com) / [NAC1@batelco.com](mailto:NAC1@batelco.com) /
- 4- دائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية، 25، شارع الحرية - تونس - الهاتف: (00216 71 831033) - الفاكس: (00216 71 831253).
- 5- مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 38، شارع أحمد غرمول - الجزائر - الهاتف: (00213 21 651710) - الفاكس: (0021321655516) - الفاكس: (00213 21 656006) - العنوان الإلكتروني: [www.ccomptes.org.dz](http://www.ccomptes.org.dz) - البريد الإلكتروني: [cdc@wissal.dz](mailto:cdc@wissal.dz)
- 6- الجهاز العالي للرقابة المالية والمحاسبة بجمهورية جيبوتي، قصر الشعب - الطابق الأول - ص. ب. 3331 - جيبوتي - الهاتف: (00253 357775) - الفاكس: (00253 356776) - البريد الإلكتروني: [ccdb.djibouti@intnet.dj](mailto:ccdb.djibouti@intnet.dj)
- 7- ديوان المراقبة العامة بالملكة العربية السعودية، ص. ب. 7185 - الرياض 11128 - الهاتف: (009661 4034054) - الفاكس: (009661 4029255) - الفاكس: (009661 4043887) - العنوان الإلكتروني: [www.gab.gov.sa](http://www.gab.gov.sa) - البريد الإلكتروني: [gab@gab.gov.sa](mailto:gab@gab.gov.sa)
- 8- ديوان المراجعة العامة بجمهورية السودان، ص. ب. 91 - الخرطوم - الهاتف: (0024911 778231) - الفاكس: (0024911 778233) - الفاكس: (0024911 775340).
- 9- الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية، شارع 29 آيار - دمشق - الهاتف: (0096311 3312196) - الفاكس: (0096311 2318013).
- 10- ديوان المراجع العام بجمهورية الصومال، ص. ب. 1284 - مقديشو -
- 11- ديوان الرقابة المالية بجمهورية العراق، شارع حيفا - بناية رقم 90 - ص. ب. 7038 - بغداد - الهاتف: (009641 5433916) - الفاكس: (009641 8840140) - البريد الإلكتروني: [bsairaq@yahoo.com](mailto:bsairaq@yahoo.com)
- 12- جهاز الرقابة المالية للدولة بسلطنة عمان، ص. ب. 727 - مسقط 113 - الهاتف: (00968 24736219) - الفاكس: (00968 24736220) - الفاكس: (00968 24740264) - العنوان الإلكتروني: [www.sai.gov.om](http://www.sai.gov.om) - البريد الإلكتروني: [intr@sai.gov.om](mailto:intr@sai.gov.om) / [President@sai.gov.om](mailto:President@sai.gov.om)
- 13- هيئة الرقابة العامة بدولة فلسطين، ص. ب. 4059 - غزة - الهاتف: (009722 867335) - الفاكس: (009722 829187) - الفاكس: (009641 821703).
- 14- ديوان المحاسبة بدولة قطر، ص. ب. 2466 - الدوحة - الهاتف: (009744 382382) - الفاكس: (009744 8840138) - البريد الإلكتروني: [qsab@qatar.net.qa](mailto:qsab@qatar.net.qa)
- 15- وزارة المالية والميزانية بجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، ص. ب. 324 - موروني -
- 16- ديوان المحاسبة بدولة الكويت، ص. ب. 1509 - الصفاة 13016 - الهاتف: (00965 2421031) - الفاكس: (00965 2422576) - العنوان الإلكتروني: [www.sabq8.org](http://www.sabq8.org) - البريد الإلكتروني: [training@sabq8.org](mailto:training@sabq8.org) / [webmaster@sabq8.org](mailto:webmaster@sabq8.org)
- 17- ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية، محلة القنطاوي - شارع الجيش - بيروت - الهاتف: (009611 379830) - الفاكس: (009611 379831) - الفاكس: (009611 373040) - العنوان الإلكتروني: [www.coa.gov.lb](http://www.coa.gov.lb) - البريد الإلكتروني: [info@coa.gov.lb](mailto:info@coa.gov.lb)
- 18- اللجنة الشعبية العامة لجهاز الرقابة المالية والفنية بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ميدان الظهرة، ص. ب. 2879 - طرابلس - الهاتف: (00218 21 4443070) - الفاكس: (00218 21 4440630) - الهاتف: (00218 21 4448171) - الفاكس: (00218 21 4440630) - الفاكس: (00218 21 4448171).
- 19- الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، شارع صلاح سالم، ص. ب. 11789 - مدينة نصر - القاهرة - الهاتف: (00202 4013957) - الفاكس: (00202 4017086) - العنوان الإلكتروني: [www.CAO.gov.eg](http://www.CAO.gov.eg)
- 20- المجلس الأعلى للحسابات بالملكة المغربية، زنقة التوت، شارع النخيل، سكتور 10 - حي الرياض - الرباط - الهاتف: (00202 37 563740) - الفاكس: (00202 37 563717) - الفاكس: (00202 37 711865) - البريد الإلكتروني: [ecomptes\\_maroc@yahoo.com](mailto:ecomptes_maroc@yahoo.com) / [compte@iam.net.ma](mailto:compte@iam.net.ma)
- 21- محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، شارع جمال عبد الناصر، ص. ب. 592 - انواكشوط - الهاتف: (00222 5255249) - الفاكس: (00222 5253404) - البريد الإلكتروني: [Ccomptes@mauritania.mr](mailto:Ccomptes@mauritania.mr)
- 22- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية، ص. ب. 151 - صنعاء - الهاتف: (009671 443143) - الفاكس: (009671 443118) - العنوان الإلكتروني: [www.coca.gov.ye](http://www.coca.gov.ye) - البريد الإلكتروني: [coca@y.net.ye](mailto:coca@y.net.ye)

*ISSNO337689*